المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الامن المجتمعي العراقي بعد عام 2003: التحديات واستراتيجيات المواجهة
اسم الكاتب: أ.م.د. دنيا جواد مطلك
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6597
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 06:17 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الامن المجتمعي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ : التحديات واستراتيجيات المواجهة

أ.م.د. دنـــيا جواد مطلك
كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد
donia.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص

يعد الأمن المجتمعي حاجة أساسية للمجتمع الإنساني يُقاس من خلالها استقرار وتقدم الوطن وازدهاره، فهو الضامن لسلامة الأفراد والجماعات من مختلف الأخطار الداخلية والخارجية، اعتمادا على حماية المرتكزات الثلاث الفرد، الاسرة المجتمع . لذا فأن ما شهده العراق منذ عقود من ظاهرة عدم استقرار سياسي انتهت بدخوله بعدة حروب ابتداءت بحرب عام ١٩٤٨،وصولا الى الحرب الامريكية على العراق عام ٢٠٠٣ ،وما تلاها من حقبه تفشى فيها الفساد والارهاب، كل تلك الحروب رتبت تشظي الارادة الوطنية وانقسام الرأي العام العراقي حول العديد من القضايا والمواقف الاقليمية والدولية، فضلا عن انهيار البني التحتية السياسية لترتب ظهور العديد من التحديات التي تهدد الأمن المجتمعي العراقي والسلم الأهلي .

الكلمات المفتاحية :- امن مجتمعي ، تحديات داخليه وخارجية، اصلاح سياسي ، حكم رشيد .

Iraq's Societal Security after 2003: Challenges and Countering Strategies

Assistant Prof. Dr. Donia Jwad Mutleq
Baghdad University- Collage of Political Science
donia.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

Societal security is regarded as a basic need for human society through which the stability, progress and prosperity of the nation is measured. It is the guarantor of the safety of individuals and groups from various internal and external dangers, based on the protection of the three pillars: the individual, the family, and society.

For decades, Iraq has witnessed the phenomenon of political instability, represented by its entry into several wars, starting with the 1948 war, leading up to the American war on Iraq in 2003. Then, those wars were followed by an era in which corruption and terrorism spread, and this, in turn, led to the fragmentation of the national will

and the division of Iraqi public opinion regarding many regional and international issues and positions, as well as the collapse of political infrastructure and the emergence of many challenges that threaten Iraqi societal security and civil peace.

Keywords: Societal Security, Internal and External Challenges, Political Reform, Good Governance.

المقدمة :-

لا شك ان تحقيق الامن والأمان في النظم الديمقراطية يمثل احد اهم الركائز التي ترتكز عليها هذه النظم ، لدوره في غرس الطمأنينة والامان في نفوس المواطنين وتبديد مخاوفهم، وتلبية احتياجاتهم . بل يراه البعض بوصفه اهم الحقوق التي يفترض ان توفرها الحكومات لهم، طالما انه يعمل على ترسيخ أصول الممارسات الديمقراطية وحقوق المواطنة . لذا مثل العمل على ضمانه احد اهم الاولويات للحكومات العراقية المتعاقبة لما بعد عام ٢٠٠٣ ،في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية التي رافقت عملية التغيير في العراق، والتي ابتدأت بتغيير مفهوم الامن الى مفهوم معاصر يتناسب وهذه المتغيرات، وصولا الى تغيير مراكز القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، وتنامي آفاق العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والتقنية، وبما انعكس بشكل مباشر على سيادة الدول، لتواجه تحديات مستحدثة أدت الى تبلور مستوى جديد للأمن، تمثل بالأمن المجتمعي، ضم امن الفرد في مختلف نواحي الحياة وحماية الممتلكات والمعتقدات وصولا الى ضمان الملكية الفكرية . وبذلك احتل الامن المجتمعي رأس سلم الأولويات للأفراد والجماعات والدول .

اهمية البحث :-

تتجسد أهمية البحث المقدم بالتأكيد على اهمية تحقيق الامن المجتمعي في العراق الذي اضحى مثقلا بالعديد من الازمات السياسية والاقتصادية والأمنية، رتبت شيوع الفوضى السياسية ومن ثم انعدام الاستقرار السياسي، مما أدى الى تزايد الاحتجاجات الشعبية في العراق، وتراجع ثقه الشارع العراقي بالمنتظم السياسي العراقي، في ضوء ثورة المعلومات والاتصالات وتآكل السيادة القومية وتداعيات العولمة بأبعادها المتعددة ، لا سيما التقنية منها وتداعيات والحرب الروسية الأوكرانية ، وتفشي جائحة كورنا التي رتبت تهديد الامن الصحي والغذائي وحت الاقتصادي في العراق اسوة بدول العالم. فضلا عن ما تشهده أفريقيا من أزمات مركبة وصراعات ابتدأت بالأزمة الليبية ومن ثم الحرب السودانية ومن بعدها تداعيات الانقلاب في النيجر، لتضيف أعباء مضافة على أزمات دول جوار العراق ، واهمها الازمة السورية التي ابتدأت منذ عام ٢٠١٠، وما تزال تداعياتها حتى اللحظة على الرغم من التقارب السوري – العربي .

أشكالية البحث :-

تتمثل مشكلة البحث في تحليل ومعالجة اهم التحديات التي تفرض نفسها على اجندة الامن المجتمعي العراقي في ظل بيئة اقليمية مضطربة تتداخل فيها الادوار الاقليمية والدولية ومناطق النفوذ ، لاسيما وإنها تتزامن مع ظهور ازمات خانقه كالفقر والبطالة المتفشية بين أفراد المجتمع، وعدم الاستقرار السياسي، والازمات الامنية والاقتصادية ، فضلا عن انتشار ظواهر سلبيه مثل الجريمة المنظمة والارهاب والعنف ،واستمرار المنتظم السياسي في اعتماد الحل الامني لمواجهته .

فرضية البحث :-

ترتكز هذه الورقة على افتراض مؤداه ((كلما استطاع العراق ترصين استراتيجيات وطنية فاعلة لتحقيق الامن المجتمعي كلما تراجعت التحديات التي تواجهه مهما كان حجمها وطبيعتها)) .

منهجية البحث :-

تم اعتماد بالمنهج التجريبي والاستنباطي والاستشرافي .

المبحث الأول :- الامن المجتمعي ..المفهوم والمقومات

مما لا شك فيه ان ضمان أمن الافراد والجماعات يمثل المقوم الرئيس للحفاظ على الوجود الانساني،في ضوء تنامي ثورة المعلومات التي بلورت تحديات عالمية غير تقليدية للأمن (جميلة ٢٠١٦ ، ١٠٣)، تتطلب معالجات غير تقليدية،الامر الذي جعل الامن المجتمعي او الاجتماعي ضرورة من ضرورات بقاء المجتمعات الإنسانية على اختلافها ، فلا وجود لمجتمع مستقر ومتناغم بدون ضمان أمنه(كريم ٢٠٢٠ ، ٢٤٨). فضلا عن ذلك فإن التوجه نحو مجتمع أكثر ديمقراطية يتطلب تحقيق عدة أمور يتمثل اهمها بتحقيق التوافق على المعايير المجتمعية التي تجمع المواطنين بمختلف انتماءاتهم وهوياتهم الفرعية،والاتفاق على القواعد والمبادئ الدستورية التي تنظم العلاقة بين المواطنين والمنتظم السياسي بشقيه التنفيذي والتشريعي، واعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة، مع العمل لضمان تحقيق اعلى نسبة من المشاركة في القرار الساسي والثروات الوطنية لضمان تحقيق اعلى منسوب من التفاعل بين المجتمع وقيادته ، وعليه يمثل تحقيق الامن المجتمعي المرتكز الرئيس لضمان استقرار البلد في ظل وجود نظام ديمقراطي .

والامن في اللغة هو ضد الخوف (زامل ، وعبد رسن ٢٠١٠ ، ٣٥)،بمعنى التحرر من الخوف فهو يفيد اطمئنان النفس وزوال الخوف (ابن منظور ٢٠٠٣ ، ٢٣٢) ، بمعنى زوال الخوف من المخاطر المادية والقلق من الظروف المعيشية (عودة ٢٠٢٠ ، ٦٦)، وعليه فهو يتضمن غياب الخطر المادي والشعور بالأمن والطمأنينة اولا وتلبية احتياجات الفرد الاساسية ثانيا (كريم ٢٠٢٠ ، ٢٥١)،وعليه فهو مفهوم مركب وعميق المحتوى ، الامر الذي يجعله من المفاهيم التي تفتقر الى ضبط معرفي، بسبب تباين المدارس الفكرية التي تناولت هذا المفهوم، فضلا عن تعدد ابعاده ومستوياته ووسائل تحقيقه .

وتعود مفردة الامن الى الاصول اللاتينية (Secourus)، ثم تطورت الى المصطلح (Security) وتعني الامن في اللغة الانكليزية (عبد الرزاق ٢٠١٧). وفي اللغة العربية تعددت تعاريف الامن، منها الأمانة وسكون القلب والتصديق ، وقد عرفته دائرة المعارف البريطانية بوصفه حماية الامة من خطر القهر على قوة اجنبية (مختار ٢٠٢٠)، طالما هو يفيد غياب التهديد ضد القيم العليا للدولة مثل الاستقرار وسلامة النظام السياسي واستقلال الدولة . ويعرفه باري بوزان بوصفه التحرر من التهديد، وبوصفه قدرة الدولة في الحفاظ على كيانها واستقلالها واستقرارها من قوى معادية، في ما يعرفه روبرت ماكنمارا بوصفه علاقة تفسيرية سببية مع التنمية ، ليؤكد الابعاد غير العسكرية للأمن مثل الابعاد الاقتصادية (ماكنمرا ١٩٧٠ ، ١٢٥).

وفي العموم يتنازع مفهوم الامن اتجاهان ففي الوقت الذي يركز فيه الاتجاه التقليدي للأمن على ضمان أمن الدولة القومية بوصفها الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية من الأخطار الداخلية والخارجية باستخدام القوة العسكرية، يركز الاتجاه المعاصر للأمن على ابعاد غير عسكرية مثل امن الطاقة، امن المعلومات الامن السبراني، امن المجتمعات من التحديات غير التقليدية . حيث ظهرت تحديات جديدة كالكوارث الطبيعية الجريمة المنظمة عبر الوطنية الإرهاب الرقمي ...الخ وكل هذه الأخطار لا يمكن معالجتها إلا في إطار أشمل لمفهوم الأمن يركز على أمن الفرد كونه الأساس في تحقيق أمن الدو والنظام الدولي بشكل عام (الصادق ٢٠١٤ ، ١٧). وعليه فهو يمثل حقيقة ثابته للفرد والدولة معا، ويتجسد بالمعادلة الاتية (ادراك التحديات والتهديدات في البيئتين الداخلية والخارجية، وبناء القدرات الوطنية وتوظيفها وتطويعها لتحقيق الأهداف) . ووفقا لهذا التصور لا يمكن تصور مفهوم الامن بدون استحضار الركائز الأربعة التي تتمثل بكل من ادراك تهديدات البيئتين الداخلية والخارجية أولا ،ورسم استراتيجيات للارتقاء بالقدرات الوطنية لمواجهة التحديات ثانيا،ووضع هذه الاستراتيجيات موضع التنفيذ ثالثا، ثم تقويم هذه الخطط بعد التنفيذ وتصحيح نقاط الضعف الواردة فيها رابعا (العمار ، وشيماء تركان ٢٠١٥ ، ٣٠-٣٣) .

فضلا عن ذلك يتسم الامن بمجموعة من الخصائص يتمثل اهمها بالنسبية فلا يوجد امن مطلق مهما امتلكت الدول من قدرات ،كما ان ضمانه لم يعد يقتصر على توظيف الوسائل العسكرية حصرا ، في ظل تبلور تحديات غير تقليدية بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة ،حيث ظهرت تحديات عابرة للحدود الوطنية، باتت تشكل تحديات عالمية تستوجب جهودا دولية مشتركه لمواجهتها، مثل تزايد نشاط التنظيمات الارهابية ، وانتشار الجريمة المنظمة والهجرة غير المشروعة والاحتباس الحراري ،وتفشي الاويئة والامراض الى غيرها من التحديات التي باتت تهدد امن الجول واستقرارها .

وبقدر تعلق الامر بالأمن المجتمعي فهو يفيد حالة الطمأنينة التي يشعر بها افراد المجتمع، والناتجة عن توظيف القدرات الوطنية المتاحة للدولة،وبما يلبي احتياجاتهم ويحول دون شعورهم بالخوف في حاضرهم ومستقبلهم، وادراكهم بإن الدولة تعمل لحمايتهم هم واموالهم و ضمان حقوقهم المشروعة ،وتؤكد الاعتراف بوجودهم ومكانتهم في المجتمع وتتيح لهم المشاركة الايجابية في المجتمع (كريم ٢٠٢٠ ، ٢٥١) . فاذا كان الامن الوطني يتطلب بناء وترصين قدرات عسكرية متفوقة للدفاع عن الدولة، لضمان سيادة الدولة واستقلالها وامن حدودها الخارجية، فإن الامن المجتمعي يتطلب تلبية الاحتياجات الضرورية للفرد وتأمين حقوقه المشروعة ، وعليه فان المرتكز الرئيس للأمن المجتمعي يتمثل بحماية منظومة القيم الاجتماعية للمجتمع وهويته الحضارية، وطبقا لهذا التوصيف فإن اهم مصادر تهديده تتلخص في الهجرة والصراع، فلا وجود للمجتمع النقي حتى في اكثر الدول تجانسا (الجمل ٢٠٢٢) . وكما ان البقاء يمثل قيمة عليا للأمن الوطني للدول، فان الامن المجتمعي يفيد قدرة المجموعة على الاستمرار والبقاء والحفاظ على خصوصيتها في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة والمحتملة ،بوصفه الاستدامة في ظل ظروفً مقبولة بسبب تغير وتطور الانماط التقليدية للمجتمع مثل اللغة والثقافة والهوية والقيم الاساسية المشتركة (جميلة ٢٠١٦ ، ١٠٧)، في ضوء التطورات المتلاحقة في المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية المعاصرة .

لذا يمكن القول ان الامن المجتمعي يرتبط ارتباط وثيق بمقومات الحياة الإنسانية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية (كريم ٢٠٢٠ ، ٢٥١) . وبكلمات أخرى، فهو يرتبط بحماية القيم العامة والمشتركة التي يتفق عليها افراد المجتمع والتي تضفي عليه هويته (ابو دوح ٢٠٢٢ ،١) ،مثل الدين واللغة والثقافة والعادات، حيث يركز الامن المجتمعي على التحديات التي ترتبط بالهوية الحضارية للمجتمع ومنظومته القيمية ، فالمجتمع الذي يفقد هويته لن يكون قادرا على البقاء (ابو دوح ٢٠٢٢ ، ٢). وبسبب تعدد الرؤى والتصورات حول مفهوم الامن المجتمعي تعددت مقوماته . ففي الوقت الذي يركز فيه باحثون على السلم الاهلي وقبول الرأي والرأي الاخر ونبذ التطرف والعنف وسيادة القانون،والمشاركة في اتخاذ القرار

بوصفها مرتكزات لتحقيق الامن المجتمعي، اضاف لها باحثون آخرون مقومات اخرى تتمثل بكل من المواطنة والشعور بالمسئولية تجاه المجتمع (القزويني ٢٠٠٩ ، ١٧) .

ويمكن القول إن الامن المجتمعي من السعة والشمول بحيث يتجاوز ضرورات الحفاظ على الحياه الاجتماعية، فهو يفيد الحماية من خطر انتشار الامراض والاوبئة والجريمة المنظمة والصراع الاجتماعي والقمع والاضطهاد بكل انواعه والكوارث الطبيعية والتغيير المناخي (رشم ٢٠١٤ ، ٤٨٦)، وطالما ان الامن المجتمعي يرتبط بقدرة الدولة على حماية نظامها السياسي واقليمها وشعبها وثرواتها الطبيعية ورفاهيتها الاقتصادية ومنظومتها القيمية والفكرية من التهديدات الخارجية ، وقدرتها على التصدي لكل الصعوبات والازمات الداخلية (صقر ٢٠٢١ ، ٤٤)، فأن له ابعادا عدة تتمثل بما يأتي (الجمل ٢٠٢٠):-

أولا:- البعد السياسي: - يتجسد هذا البعد في الحفاظ على المشتركات السياسية التي يجمع عليها المواطنون مثل كيان الدولة واستقلالية نظامها السياسي، واستقرارها ومصالحها العليا، والثوابت الوطنية التي يتفق عليها الافراد مثل هوية الدولة الام ومنظومتها القيمية والاجتماعية، ورفض التدخل الخارجي مهما كانت الاسباب في الشؤون الداخلية .

ثانيا :- البعد الاقتصادي: -يتجسد هذا البعد في الارتقاء بالقدرات الاقتصادية للدولة من بنى تحتية من طرق وجسور وخدمات، وتوفير فرص العمل والعيش الكريم وبشكل عادل دون تمييز بسبب الجنس او اللغة او العرق، والعمل على تلبية الاحتياجات الاساسية للأفراد وفي كل الاوقات الاعتيادية والكوارث والازمات والحروب .

ثالثا:- البعد الاجتماعي: -عبر تكثيف جهود المؤسسات الرسمية للدولة لتعزيز الانتماء الوطني، من خلال الارتقاء بنشاطات وفعاليات وكالات التنشئة الاجتماعية والدينية والسياسية والتي تبتدئ بالمدارس والجامعات والقنوات الفضائية والأحزاب لتأكيد اللحمة الوطنية وتماسك النسيج الاجتماعي، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لتقوم بمهامها في مساندة المؤسسات الرسمية في تعزيز الروح الوطنية على كافة المستويات، والعمل على الحد من تفشي الظواهر السلبية في المجتمع مثل تفشي المخدرات التي تسهم في تفكيك الاسر والمجتمعات ،ومحاربة الجريمة المنظمة والتطرف والإرهاب، اذ فرضت التطورات الثقافية والحضارية والاجتماعية والاقتصادية معطيات جديدة جعلت الامن يرتبط بالمجتمع بشكل اكثر طالما هو يرتبط بالاستقرار الاجتماعي، ليصبح البعد الاجتماعي ملازما للمهام الامنية ،لا سيما وان اغلب التحديات المعاصرة ذات ابعاد اجتماعية (زدام، وعبد المالك همال ٢٠١٧ ، ١٦٨).

رابعا :-البعد المعنوي أو الاعتقادي:- عبر التأكيد على الثوابت الوطنية والهوية الام دون اغفال الهويات الفرعية، من خلال تهيئة الظروف التي تمكن الاقليات من الاندماج في مجتمعاتها وبشكل ايجابي لتشكل رافدا من روافد الهوية الحضارية والمنظومة القيمية للدولة الام، بوصفها ركنا أساسيا في تحقيق التماسك والاستقرار الاجتماعي، دون إغفال حقوق الأقليات، مع التأكيد على احترام المنظومة الثقافية والعادات والقيم المحمودة.

خامسا :- البعد البيئي:- عبر التأكيد على حماية البيئة من التلوث والاخطار التي تهددها، والعمل على الاستثمار الافضل للثروات الطبيعية بدون استنزافها او هدرها وبشكل يضمن حقوق جميع الفئات والاجيال الحالية والقادمة .

وعليه يمكن القول ان الامن المجتمعي يعمل على حماية امن الفرد، بما يضمن حصانة الدولة والمجتمع في آن واحد، فأمن الفرد يضمن أمن الأسرة ومن ثم المجتمع ككل، مع الاخذ بنظر الاعتبار تعزيز دور المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية وفوقية القانون بوصفهما اهم سمات النظم الديمقراطية وركائز جوهرية للأمن المجتمعي، مما يشكل الضمانة الأهم لتحقيق الشرعية والمشروعية الدولية عبر تأمين الاستقرار والازدهار المحلي الضامن للاستقرار الاقليمي ومن ثم يضمن تحقيق السلم والامن الدوليين .

المبحث الثاني :- تحديات الامن المجتمعي العراقي بعد عام ٢٠٠٣

_يمكن القول ان الامن المجتمعي يرتبط بكل ما له علاقة بمقومات الحياة الاجتماعية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتفافية والصحية والبيئية والتعليمية (كريم ٢٠٢٠ ، ٢٥١) ، وهو من المفاهيم المركبة التي تجمع في مضمونها ابعاد أمنية تقليدية وبيئية واجتماعية ، تبتدأ بالإجراءات الخاصة بتأمين الافراد ضد التهديدات، وتأمين احتياجاتهم الاساسية، وصولا الى ضمان حرية القرار السياسي وبما يضمن استقلالية الدولة وسلامة اراضيها والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي (الحربي ٢٠٠٨ ، ١١-١٢). وعليه تتمثل اهم مقومات الامن الوطني العراقي وتحدياته بما يأتي :-

اولا :- المقوم الجيوبولتيكي :-_لا شك ان العراق يملك موقعا جيوبولتيكيا متميزا يجعل منه العقدة الاستراتيجية الأهم لمعابر الطاقة في الشرق الأوسط والعالم . اذ يملك العراق موقعا متوسطا بين قارات العالم القديم ،ويقع في شرق المتوسط ، وموقعا مركزيا في جنوب غرب اسيا بين دائرتي عرض(٢٩.٥ – ٣٧)ْ شمالا ،ودائرتي طول (٣٨- ٤٨)ْ شرقا (الحسيني ٢٠١٦ ، ٦٠٧)، ويملك اطلاله على الخليج العربي في راس البيشة بطول (٥٥) كم، مما يعني تمتعه بموقع جغرافي متميز اكسبه سمة السيطرة والإشراف على القسم الشرقي من الشرق الأوسط، وحلقة الوصل الاهم بين البحر المتوسط

والمحيط الهندي عبر جواره لمنطقة الخليج العربي . كما إن شط العرب ووادي الرافدين يؤلفان بامتدادهما إلى موانئ البحر المتوسط طريقا تجاريا حيويا (الحميدواي ٢٠٢٠ ، ٣٣).

ومع تقدم وسائل النقل الجوي ازدادت أهمية الموقع الجغرافي المتوسط للعراق في الملاحة الجوية الدولية في المنطقة، إذ مكن هذا الموقع الجغرافي العراق من الوصول الى طرق التجارة العالمية. فضلا عن ذلك فإن موقعه المجاور لتركيا وسوريا من جهه ثانية المطلتين على شرق المتوسط زاد من اهميته الجيوبولتيكية ، لا سيما بعد افتتاح منتدى الغاز الطبيعي لشرق المتوسط عام ٢٠١٩، لأنه موقعه المتوسط يمكنه من ان يظهر بوصفه عقدة استراتيجية لمرور الغاز الطبيعي القادم من ايران وروسيا الى اوربا عن طريق تركيا ،وربما مستقبلا عن طريق سوريا . هذا الموقع الجيوبلوتيكي جعل العراق ينفتح على اكثر من حضارة قديمة فهو يجاور الحضارة الفارسية من جهة والحضارة العثمانية من جهة ثانية فضلا عن الحضارة العربية من جهة ثالثة ،حتى وصفه البعض بوصفه خط الصد بين الحضارات ،يضاف الى ذلك ما يملكه العراق من تعدد طائفي واثني وقومي ومناطقي، مما يزيد من التحديات الإقليمية والدولية للأمن المجتمعي العراقي .

ثانيا :- المقوم الاقتصادي :- لعل الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها النفط تجعله المقوم الرئيس للتحكم في السياسات الدولية والإقليمية، وهو ما يمكن العراق من الارتقاء بعلاقاته الدولية (نعمه ٢٠١٥، ١٨). إذ يملك العراق احتياطي نفطي يقارب الـ(٧.١٠ %) من الاحتياطي العالمي على الرغم من إن انتاجه النفطي لم يشكل سوى (٨.٢ %) من الإنتاج العالمي (الجوراني ٢٠٢٠ ، ١٧٣) وتشير الطبيعة الجغرافية للعراق بأنها ذات طبيعة رسوبية، تجعل العراق يطفوا على بحيرة من النفط، وعلى الرغم من وجود آراء متباينة حول حجم الاحتياطيات النفطية المثبتة والمحتملة في العراق، إلا أنها تتفق على أن هناك احتياطيا هائلا لا مثيل له في منطقة اخرى من العالم ، وقد أثبتت الإحصائيات الخاصة ان العراق يملك ما يقارب الـ(١١٥) مليار برميل من النفط كاحتياطي مؤكد ، ليساهم بـ(١٧.١٦%) من احتياطيات الأوبك ، وما يصل الى (٢٢٠) مليار برميل من الاحتياطي غير المؤكد (نعمة ٢٠١٥ ،٢١). اذ احتل العراق المكانة الثانية لأكبر احتياطي نفطي عالمي (الحديثي ٢٠١٣ ، ٦٦). فضلا عن ذلك يمتلك العراق ثروة هائلة من الغاز المصاحب لإنتاج النفط الخام ، قدرت بحوالي (٣٨١٩) ترليون متر مكعب حتى عام ٢٠١٦ ، واضعة العراق في المرتبة الحادية عشرة من بين اكبر الاحتياطيات على مستوى العالم وبما يصل الى (١.٩) من اجمالي الاحتياطيات العالمية (عبد الرضا ، وجعفر طالب احمد ٢٠١٨ ، ١٩٣).

فضلا عن ذلك يعد العراق بلدا غنيا بثرواته المعدنية المتنوعة، بالرغم من العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه قبل عام ٢٠٠٣ (الحديثي ، واخرون ، ٢٠٢١). وعلى الرغم من جميع التحديات التي واجهها العراق بعد عام ٢٠٠٣ من انعدام الامن والاضطرابات السياسية، الا ان العراق استطاع تحقيق تقدما نسبيا في بيانات التنمية البشرية اعتمادا على مبيعات النفط (ميلز ٢٠١٨ ، ١٦-٢١).

ثالثا :- المقوم السياسي :- يمتلك العراق نظاما ديمقراطيا برلمانيا متعددا،وعلى الرغم من كل التحفظات التي ترد على اداء بعض القيادات والأحزاب السياسية العراقية . الا إن فكرة التحول الديمقراطي تعد ارقى ما وصل اليه التطور الانساني في تنظيم شؤون الحياه، وفق اطار يحدد اهداف المجتمع ومصالحه المشتركة، ويضمن المشاركة في القرار السياسي وثروات البلد وبما يؤمن حقوق الافراد والاقليات، ويحقق مستويات عالية من الرضا الشعبي ويزيد من نسب المشاركة الشعبية .

وعلى الرغم من ان عملية التحول الديمقراطي في العراق واجهت العديد من العقبات والتحديات المحلية والإقليمية والدولية، التي اثرت على اداء المنتظم السياسي العراقي بسلطاته الثلاث،في ضوء تزايد صراعات المحاور الاقليمية والدولية، الا ان العراق وحتى الحظة استطاع الاحتفاظ بشراكات استراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية من جهة، وعلاقات متميزة مع كل من ايران وتركيا من جهة ثانية، مما يجعل العراق الفاعل الأهم لضمان الاستقرار الإقليمي مهما عصفت به التحديات .

رابعا :- المقوم العسكري :- سعى العراق بعد عام ٢٠٠٣ الى بناء قواته المسلحة على اساس مهني لبناء مؤسسة عسكرية جديدة بعد حل الجيش العراقي السابق، مستثمرا دعم قوات التحالف الدولي والولايات المتحدة الامريكية ، حيث اضاف اقسام جديدة الى المؤسسات الأمنية مثل جهاز مكافحة الارهاب (نايتس ٢٠١٦، ٥) ،مهامه التنسيق مع الدول الاقليمية لملاحقة اهداف إرهابية، كما تم استحداث مؤسسات جديدة لمكافحة الإرهاب وضمان الامن المجتمعي انسجاما مع التحديات غير التقليدية التي بدأ يشهدها العالم عموما والعراق خصوصا . وبقدر تعلق الامر بموضوع البحث تتنوع التحديات التي تواجه الامن المجتمعي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ لتشمل ما يأتي :-

اولا :- التحديات المباشرة :- وهي التحديات التي لها مساس مباشر بالسيادة والامن الوطني العراقي لتهدد بالضرورة الامن المجتمعي العراقي وهي تتنوع لتشمل مجموعه من التحديات ويتمثل أهمها بما يأتي :-

أ. **الانتهاك العسكري للسيادة العراقية:**- تعد السيادة رمزا لوجود الدولة وهيبتها القانونية والسياسية والادارية وعلى كافة الاصعدة والمجالات اقليميا ودوليا (نواف ٢٠١٢ ، ٨٠)، وعليه يمكن القول ان السيادة

العراقية تعرضت للانتهاك قبل عام ٢٠٠٣، اثر قرار الحظر الجوي الذي فرض عليه من قبل الامم المتحدة اثر الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ، تزايد هذا الانتهاك بعد عام ٢٠٠٣ إذ اصدر مجلس الأمن في ٢٢ أيار ٢٠٠٣ قراره المرقم(١٤٨٣) والذي اعترف فيه بالسلطات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بمقتضى القانون الدولي على الدول التي احتلت العراق تحت قيادة موحدة (الائتلاف) كوضع قائم بالفعل، ومن ثم دعا المعنيين كافة الى الايفاء بالتزاماتهم التي يفرضها عليهم القانون الدولي بما في ذلك تلك المنصوص عليها في اتفاقيات لاهاي ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف ١٩٤٩ (الجبوري ٢٠٠٧ ، ١٢) . لكن بعد عام ٢٠٠٣ وبفعل التجاذبات الإقليمية والدولية انهار العقد الاجتماعي الذي قام عليه المجتمع العراقي، وتزعزت أسس التعايش السلمي بين الطوائف والأثنيات،مما أدى إلى انقسام سياسي كبير (الحميداوي ٢٠٢٠)، كان من نتاجاته احداث العنف التي تلت ذلك التغيير للمدة ٢٠٠٦ –٢٠٠٨ . وفي ١٩/١١/ ٢٠٠٧ تم اعلان مبادئ بين الحكومة العراقية آنذاك والحكومة الامريكية لبدء صفحة جديدة في العلاقات العراقية – الامريكية، تم تتويجها باتفاقية الاطار الاستراتيجي التي نظمت العلاقات بين البلدين (ياسين ٢٠١٢ ، ١٠٠)،لتصبح المرتكز الرئيس في علاقات العراق الخارجية .

وضمن هذا التصور تتجسد التحديات الخشنة بانتهاكات دول الجوار للسياده العراقية بدعوى ضمان امنها القومي . ففي شمال العراق يتجسد التحدي العسكري التركي لمواجهة حزب العمال الكردستاني الـ **(pkk)**بوصفه اهم تحدي للأمن القومي التركي ،لا سيما وإن العقيدة الأمنية التركية لا تفصل بين شمال العراق وجنوب شرق تركيا لأن كل واحدة من هاتين المنطقتين تشكل امتداداً جغرافيا وثقافيا واثنيا للمنطقة الأخرى (السعدون،دت) فضلا عن استمرار المساعي التركية عبر توظيف ما تراه تركيا مجالا حيويا لها لتأمين مصادر طاقة خاصة بها لتظهر بوصفها قوة إقليمية واعدة ومستجيبة لمشروع تم تبنيه من قبل الولايات المتحدة اطلق علية مشروع (عثمنة الشرق الأوسط)، والذي أسس الى معادلة توازن جديده في منطقة الشرق الأوسط حركت محاذير كثيرة منها الصراع الديني بين الإسلام التقليدي والإسلام الليبرالي، واحدثت شرخا في التوازنات الإقليمية، كان الربيع العربي عام ٢٠١١ احدى نتاجاته، وتسبب بالكثير من بؤر التوتر والازمات في المنطقة العربية(السامرائي ٢٠١٨، ٣٥٣) ، مما يطرح اهم تحدي عسكري امام العراق، في ضوء استمرار الوجود العسكري التركي في شمال العراق (باركي ٢٠٢٣). وفي ضوء تزايد القلق التركي حول المصالح الاقتصادية التركية بعد تسرب الانباء عن الرغبات الأمريكية لإحياء خط أنابيب كركوك – يافا، وهوما يهدد تركيا بخسارة جزءا حيويا لدورها الوظيفي في المنطقة بوصفها معبرا مهما لمصادر الطاقة،لا سيما وانها جاءت متزامنة مع التصريحات الأمريكية باستبعاد جميع الدول التي لم تشارك في الحرب على العراق من عقود أعادة الأعمار فيه

(الحسناوي ،٢٠١٣)،ومن ضمنها تركيا التي تأمل بزيادة معدلات التبادل التجاري مع العراق،والذي تجاوز ٢٠ مليار دولار حتى عام ٢٠١٩ ، وبميزان تجاري لصالح تركيا وبنسبة كبيرة (الدليمي وعبد الرحمن الكبيسي ٢٠٢١ ، ص٢٨١)، وطبقا للأرقام الصادرة من الجهات الرسمية العراقية سواء تمثلت بالبنك المركزي العراقي او وزارة التخطيط او وزارة التجارة العراقيتين .

وعلى الرغم من ان تركيا كانت طوال عقد التسعينيات نقطة الارتكاز في عملية احتواء الولايات المتحدة للعراق، الا ان توجهها الاستراتيجي تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣ في السنوات الأخيرة يعبر عن الاستجابة لتحديات الموقع الجيو سياسي الذي يفرض على تركيا الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية بوصفها مصدر تهديد، لا سيما وإنها ترى في إقليم كردستان في شمال العراق تحديا يهدد امنها القومي ، في ضوء استمرار الدعم والمساعدات الامريكية لقوات قسد في شمال سوريا. فضلا عن ذلك وظفت تركيا ملف المياه للضغط على صانع القرار العراقي، وتخطط اليوم لبناء سد اروائي جديد على نهر دجله سيكون اكثر خطورة على العراق من سد اليسوا ، بعد افتتاحه من قبل الرئيس (رجب الطيب اردوغان)بسعة خزن تصل الى (١١) الف متر مكعب،وسيخصص لإرواء الأراضي التركية، بما تبقى من مياه دجلة الواصلة الى العراق (شفق كوم ٢٠٢٣)، مما يطرح تحديا عسكريا يتمثل بالتواجد العسكري التركي في شمال العراق وبدون سند قانوني ، وتحدي ناعم قد يهدد الوجود العراقي ككل اذا ما استمر قطع حصص العراق المائية من مياه نهري دجلة والفرات من قبل تركيا.

وليس بعيدا عن تركيا يظهر التحدي الإيراني سواء في ما يتعلق بملف المياه عبر قطعها لروافد الأنهار عن العراق وانتهاك السيادة العراقية في إقليم كردستان عبر القصف المدفعي ورشقات الصواريخ الى إقليم كردستان وبما يهدد الاستثمار في حقول الغاز في إقليم كردستان ليطرح تحديا عسكريا أخرا على العراق له انعكاسات واضحه على الامن المجتمعي فيه، لا سيما وان هناك الكثير من القضايا الخلافية بين ايران والولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي الأهم للعراق، الامر الذي يدفع ايران الى استشعار التهديد من الوجود والنفوذ الأمريكي في العراق ، ويجعلها تضغط على النظام الديمقراطي في العراق عبر حلفائها في المنتظم السياسي العراقي وخارجه، خاصة بعد تواتر الانباء عن فشل مفاوضات إعادة الاتفاق حول البرنامج النووي الإيراني ومطالبة الولايات المتحدة العراق بمراجعة علاقته بإيران عبر التلويح بتوظيف سلاح العقوبات الاقتصادية لأبعاد العراق عن ايران، وإيجاد بدائل لواردات الغاز الطبيعي والكهرباء الإيرانية، والالتزام بالعقوبات الامريكية المفروضة على ايران، خاصة في ما يتعلق بنشاط بعض البنوك العراقية ، وبيان الموقف القانوني والسياسي لبعض السياسيين العراقيين من إيران (المعلومات الدولية ٢٠٢٣)، مما يجعل العراق دائرة التنافس الأهم بين الولايات المتحدة الامريكية وايران (الخفاجي ٢٠١٣)، ويجعله ساحة للصراع والسجال الإقليمي والدولي . مما يجعل العراق

دائرة التنافس الأهم بين الولايات المتحدة الامريكية وايران (الخفاجي ٢٠١٣) ، لا سيما وإن الولايات المتحدة الامريكية لم تحدد مفهوم حربها ضد الإرهاب بمكان وزمان محدد، وهو ما اثر تحفظ دول كثيرة في الشرق الأوسط تخشى تلك التوجهات والخطط الامريكية (الحسناوي ٢٠١٥) ،الامر الذي سهل على ايران استثمار فرصة سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على ثلث الأراضي العراقية عام ٢٠١٤، لتظهر بوصفها المدافع عن الشيعة ضد نشاطات الجماعات المتطرفة، مستثمرة التوافق الإيراني – الامريكي والتعاون التكتيكي المحدود بينهما في محاربة تنظيم داعش، الذي هدد مصالحهما لتزيد من نفوذها في العراق، بالرغم من خلافهما حول العديد من القضايا (نادر ٢٠١٥، ١) ، وهو ما يحمل في طياته احتمالات حدوث صراع ارادات للبحث عن مناطق نفوذ ومجال حيوي ضامن للأمن القومي لكل من الولايات المتحدة وايران، تجلت تحدياته في العديد من العمليات العسكرية الامريكية في العراق كان أهمها حادثة المطار في الثالث من شهر كانون الأول من عام ٢٠٢٠(طي ٢٠٢١، ٦) ، فضلا عن الضربات التي وجهها القوات الامريكية لجرف الصخر في العراق عام ٢٠٢٣ (الجزيرة نت ٢٠٢٣) ،والتي بإمكان صانع القرار العراقي احتوائها عبر الأسس والاليات الديمقراطية، من خلال تفعيل قرار مجلس النواب العراقي لعام٢٠٢٠ والقاضي بترحيل القوات الأجنبية (فرنسا ٢٤ كوم ٢٠٢٣)،متى ما تحقق التوافق الوطني والتنسيق مع الإرادة الدولية،لا سيما وان الحكومة الحالية ترتكز على اغلبية مريحة .

وعلى الرغم مما يراه بعض الباحثون العراقيون بإن القوات الاميركية قد اخترقت السيادة العراقية ولأكثر من مرة ، الا ان الواقع يؤكد إن العملية السياسية في العراق سارت طبقاً لما ورد في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وقرار مجلس الأمن المرقم(١٥٤٦) لعام ٢٠٠٤،إذ غادر مدير سلطة الائتلاف او الحاكم العسكري كما يسميه البعض (العايدي ٢٠١٩، ١٥٧) (بول بريمر) العراق في نهاية حزيران ٢٠٠٤ بعد ان قام بتسليم السيادة الى الحكومة العراقية المؤقتة آنذاك وبشكل رسمي (الجبوري ٢٠٠٧ دت) . فضلا عن ذلك فإن مجلس الأمن فصل في المواد ٢٤-٢٦ من القرار آنف الذكر(١٥٤٦) عملية التصرف في عائدات النفط العراقي،وتم انشاء صندوقاً لإيداع هذه العائدات ووضع هذا الصندوق تحت رقابة دولية ولم يمنح المجلس الحكومة العراقية تفويضاً كاملاً في التصرف بعائدات النفط ما يعني وضع العراق تحت الوصاية الدولية(الجبوري ٢٠٠٧ دت). وبعد ابرام اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٨، التي تمت المصادقة عليها عام ٢٠٠٩، غادرت القوات الامريكية العراق بشكل كامل عام ٢٠١١، لا سيما وان هذه الاتفاقية جاءت افضل من الاتفاقيات التي ابرمتها الولايات المتحدة مع حلفائها في اليابان وكوريا الجنوبية، حيث ارست أسس لشراكه استراتيجية طويلة المدى بين البلدين في مجالات متعددة تمثل أهمها بما

يأتي السياسة والدبلوماسية أولا ،الدفاع والأمن ثانيا، الثقافة ثالثا ،الاقتصاد والطاقة رابعا، الصحة والبيئة خامسا، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سادسا ، تطبيق القانون سابعا(سكاي نيوز كوم ٢٠٢٣)،ولم تعد الا في عام ٢٠١٤ ،بعد تهديد تنظيم داعش الارهابي للعراق والسلم والامن الدوليين وبطلب من حكومة السيد رئيس الوزراء العراقي الأسبق(نوري المالكي)،فاتجهت الحكومة العراقية آنذاك الى التعبئة الشعبية عبر الحشد الشعبي والعشائري اثر فتوى الجهاد الكفائي التي أصدرتها المرجعية الدينية العليا ممثله بالسيد علي السيستاني، وطلب الاسناد الدولي من الأمم المتحدة كأجراء سياسي، ليصار الى عرض الموضوع على مجلس الامن فاصدر قراره القاضي بتشكيل التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي في نهاية عام ٢٠١٤، بـ٨٦ عضواً لدحر تنظيم داعش على كافة الجبهات(المعلومات الدولية ،٢٠٢٣) ،وبقيادة أمريكية،بوصف الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي للعراق،والمسئولة عن ضمان امن النظام السياسي العراقي طبقا لتلك الاتفاقية،وهو ما سهل لها إعادة الانتشار والتموضع في العراق، اذ ابرمت اتفاقية عسكرية مع إقليم كردستان سمحت لها بنشر عده قواعد فيه، فضلا عن اتخاذها قواعد في الانبار والموصل وقضاء بلد، وفي عام ٢٠١٨ تم الاتفاق على تنظيم وجود القوات الأمريكية في العراق بموجب اتفاقية وقعت في بغداد في ٢٨/ كانون الأول / ٢٠١٨ ،اذا اشارت السفارة الامريكية الى ان القوات الامريكية موجودة في العراق بناءا على طلب من الحكومة العراقية،وبموجب اتفاقية الاطار الاستراتيجي (SAF) وسترحل متى ما طلب منها ذلك(عواد ٢٠٢٩ ، ٢٨١،٢٧٤-٢٨٢) . وان كان البعض يتهم الولايات المتحدة الامريكية بالتأخر في تقديم المساعدات للجيش العراقي بعد انهيار المؤسستين العسكرية والأمنية عام ٢٠١٤ اثر اجتياح التنظيم الإرهابي للعراق، فترجعه الولايات المتحدة الى إحالة الملف العراقي من وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) الى الخارجية الامريكية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) بسبب سياسته التحفظية تجاه صراعات الشرق الأوسط وعدم رغبته التدخل والانغماس في صراعات الشرق الأوسط بشكل مباشر، ما يتطلب مزيدا من الإجراءات لتهيئة المساعدات العسكرية للعراق وهو ما سبب ذلك التأخر في تقديم المساعدات العسكرية حتى صدور قرار مجلس الامن القاضي بتشكيل التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي آنف الذكر، فضلا عن ذلك اعتقاد ابعض المؤثرين في القرار الأمريكي آنذاك بأن تهديد التنظيم لم يصل بعد إلى مستوى تهديد الأراضي الامريكية والامن القومي بشكل مباشر لذا من الأفضل التركيز على احتواء التنظيم والإبقاء على التدخل المحدود والمعتمد على التحالف مع قوى إقليمية من أجل منع التحديات التي يطرحها التنظيم (حسن ٢٠٢٥ ، ٣٠) ،وما يزال التحالف الدولي قائما حتى اللحظة ، بإمكان صانع القرار العراقي الغاء الاتفاقية العراقية – الامريكية متى ما استطاع تحقيق توافقا وطنيا لإلغائها مع باقي المكونات العراقية ،ومتى ما تأكدت الإرادة

الدولية ان التنظيمات الإرهابية لم تعد تشكل خطرا يهدد النظام السياسي في العراق ، لا سيما وان الاتفاقية مسجلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة طبقا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة شأنها شأن الاتفاقيات الدولية الأخرى ، وهو ما يفرض على العراق التداول والتفاوض مع الإرادة الدولية قبل اتخاذ قرار منفرد من العراق بقضي بإلغائها .

ب. **النزاعات الحدودية** :- تشكل النزاعات الحدودية بين العراق ودول جواره احد اهم التحديات الخشنة للأمن المجتمعي العراقي ،لا سيما وان هناك الكثير من الخلافات بين العراق ودول جواره (المعلومات الدولية ٢٠٢٣) واهمها نزاعاته مع الكويت. فعلى الرغم من ترسيم الحدود بين البلدين بموجب قرارات الأمم المتحدة واهمها القرار المرقم (٨٣٣) الصادر عن مجلس الامن في ٥/٢٧/ ١٩٩٣ (العصيمي ٢٠١٢، ١١١)، الا انه دائما ما تثار النزاعات الحدودية بين العراق والكويت، لا سيما وان ترسيم الحدود كان غير منصفا للعراق آنذاك . تزايدت هذه النزاعات مؤخرا بعد تفاقم النزاع الإيراني – الكويتي حول استثمار الغاز الطبيعي في حقل الدرة المشترك بين كلا من ايران من جهه والكويت والمملكة العربية السعودية من جهه ثانية، بعد الاتفاق الكويتي – السعودي المشترك والموقع في ٢١ آذار عام ٢٠٢٢ والذي جعلهما طرفا تفاوضيا واحدا (المعلومات الدولية ٢٠٢٣)،إذ يقدر احتياطي الغاز القابل للاستخراج منه بنحو ٢٠٠ مليار متر مكعب (المعلومات الدولية ٢٠٢٣)،لاستثمار حقل الدرة المغمور في الخليج العربي مناصفة بين بين الكويت والمملكة العربية السعودية طبقا لما جاء في البيان المشترك لوزارة الخارجية الكويتية والسعودية في الرابع من شهر اب عام ٢٠٢٣ (المعلومات الدولية ٢٠٢٣)، مما يزيد من التوتر في العلاقات الإيرانية – الكويتية، ويزيد من تداعياته على العراق بحكم منظومة التحالفات التي تملكها ايران فيه، بدليل موجه التصعيد الإعلامي والجماهيري بعد زياره وزير الخارجية الكويتي للعراق في تموز من عام ٢٠٢٣،مما ينعكس سلبا على الامن المجتمعي في العراق ، ويفرض على الحكومات العراقية تفعيل جهدا دبلوماسيا لتسويه هذه النزاعات الحدودية، لاسيما وانها لا تقتصر على الكويت بل تشمل ايران والمملكة العربية السعودية .

ج. **بقايا تنظيم داعش الإرهابي** :- **على الرغم من الانتصارالذي حققه العراق على تنظيم داعش الإرهابي الا** إن سوء الإدارة والفوضى السياسية وغياب الجهد الاستخباري، قد يرتب عودة تنظيم داعش الإرهابي ، ليوجه ضربات نوعية، تهدد الدولة العراقية في ضوء تعدد وترهل المؤسسات الأمنية نتيجة لترهل الجهاز الإداري في العراق عموما ما يضعف دورها(حميد، ٢٠٢٣) (فاخر ٢٠٢٢) مما يحتم مراجعة أداء الأجهزة الأمنية والعسكرية في العراق لغرض ((إبعاد المسيئين من المؤسسات الأمنية والقضائية)) طبقا

لتصريحات السيد وزير الداخلية العراقية (ان ار تيفي كوم ٢٠٢٣) . كما ان المحاصصة الطائفية والعرقية لا زالت تلقي بضلالها على أداء المؤسسات الامنية من حيث المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسة العامة الأمنية (حميد وجواد الشمري ٢٠٢٣)، مما يتطلب الارتقاء بالجهد الاستخباري بشكل فعال (ثجيل ٢٠٢٠ ،١٧) ، لا سيما وأن هيمنة العشائر العراقية على الشارع العراقي، وضعف الناظم القانوني، أدى الى انتشار السلاح، فضلا عن تنامي ما يعرف بالإرهاب الرقمي، الذي استثمر وسائل التواصل الاجتماعي ليوجه ضربات نوعية الى الشعب العراقي، بعد الهزيمة التي مني بها اثر الضربات الى وجهها له التحالف الدولي ،والقوات العراقية من جيش وشرطة وحشد شعبي وعشائري، ليتجه التنظيم الإرهابي الى الفضاء السبراني ليعوض الهزيمة والانكسار(مطلك وسعد عبيد ٢٠١٩، ٣٢٢) ،ما يفرض تحديا مباشرا ا اخر على الامن المجتمعي العراقي ، لا سيما مع هيمنة العشائر على الشارع العراقي، وغياب الناظم القانوني، مما يؤدي الى انتشار السلاح، فضلا عن تنامي ما يعرف بالإرهاب الرقمي، الذي استثمر وسائل التواصل الاجتماعي ليوجه ضربات نوعية الى الشعب العراقي، بعد الهزيمة التي مني بها اثر الضربات الى وجهها له التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ،والقوات العراقية من جيش وشرطة وحشد شعبي وعشائري، ليتجه التنظيم الإرهابي الى الفضاء السبراني ليعوض الهزيمة والانكسار (مطلك ، وسعد عبيد ٢٠١٩ ،٣٢٢) ، ما يفرض تحديا مباشرا ا اخر على الامن المجتمعي العراقي .

ثانيا :- التحديات غير المباشرة للأمن المجتمعي العراقي:- ويراد بها التحديات التي تهدد امن المجتمع ورفاهيته وتتطلب إداءً حكوميا لمواجهتها وهي تتنوع لتشمل ما يأتي:-

أ. **التحديات السياسية :-** مما لا شك فيه فان اهم تحدي سياسي للأمن المجتمعي في العراق تمثل بغياب موقف وطني موحد بين القوى السياسية التي تسنمت السلطة في العراق بعد عام ٢٠٠٣،لا سيما وان الدولة العراقية ومنذ تأسيسها عام ١٩٢١ ، لم تنجح في إرساء أسس هوية وطنية جامعة تجمع مكونات الشعب المختلفة . وما زاد الامر سوءا اعتماد النظام السياسي العراقي لما بعد عام ٢٠٠٣ عرفا سياسيا لم يقره الدستور العراقي تمثل بالمحاصصة الطائفية والحزبية في القرار والمشاركة السياسية (محمد ٢٠١٢ ، ١) مما رتب صعوبة الاتفاق على هوية وطنيه يجمع عليها العراقيون ،على الرغم من إن الانقسام الذي ساد المجتمع العراقي هو انقساما سياسيا ولم يكن انقساما مجتمعيا ، بدليل توحد العراقيون جميعا في محاربه تنظيم داعش الإرهابي بكل اطيافهم وفئاتهم، حيث شكل العراق خط الصد الأول للوقوف بوجه تهديد عدته الأمم المتحدة التهديد الاخطر للسلم والامن الدوليين ، فكان العراق بجغرافيته ومقوماته السياسية والأمنية

والاجتماعية ودماء ابنائه من كل الاطياف خط الصد والدرع الواقي للحفاظ على السلم والامن الإقليمي والدولي، لكن هذا التوحد لم ينعكس على مواقف القوى السياسية العراقية تجاه القضايا الاستراتيجية مما يطرح تحدي سياسي للأمن المجتمعي، في ضوء تشظي الكيانات والكتل السياسية بفعل مجموعة من المعطيات المحلية والمواقف الإقليمية والدولية .

وفي العموم انعكس ركون القوى السياسية العراقية الى اعتماد التوافقية السياسية والتمركز حول فكره المكونات سلبا على الوحدة الوطنية والموقف الموحد تجاه كبريات القضايا السياسية العراقية والعملية السياسية برمتها (حسن ٢٠١٦، ٤٦)،وظهر ذلك بشكل جلي في أداء النظام السياسي العراقي بعد اول انتخابات برلمانية شهدها العراق بعد التغيير عام ٢٠٠٥ ،اذ تم تقسيم السلطة على أساس المكونات (كاطع ٢٠٢١ ، ١٠٨)،مما أدى الى انعدام الوحدة الوظيفية وساد الانقسام السياسي وغاب الانسجام بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، لترتب فوضى سياسية اربكت النظام السياسي العراقي ككل،اضافت تحديا غير مباشرات على الامن المجتمعي في العراق في ضوء تزايد التحديات السياسية والاقتصادية المحيطة بالعراق والتي تبتدأ بتداعيات السجال الأمريكي – الإيراني، ورغبة الدول الكبرى في رسم خرائط طاقة ونفوذ جديدة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بعد الحرب الروسية – الأوكرانية، فضلا عن غياب قيم التسامح وقبول الرأي الاخر والالتفاف حول الهوية الوطنية الجامعة، كل تلك التداعيات رتبت المزيد من التحديات للأمن المجتمعي في العراق حتى بعد دحر تنظيم داعش الإرهابي، لا سيما بعد تحول العملية السياسية بفعل نظام المحاصصة الطائفية والقومية والحزبية بل وحتى العشائرية الى مجرد صراع بين المكونات العراقية لضمان مصالح فرعية ضيقة وهوية فرعية (سوزة ٢٠٢١، ٤٦)لا تمثل الشعب العراقي، حيث تمحورت الأحزاب السياسية العراقية لما بعد عام ٢٠٠٣ حول مصالح حزبية ومنافع شخصية، فضلا عن غياب الناظم القانوني لتنظيم نشاطها (العريض ٢٠٢٠ ، ١٢٦) وان وجد فقد فصلته الأحزاب على مقاساتها، فباتت الأقليات غير قادرة على التأثير والمشاركة الفاعلة في صناعة القرارات الاستراتيجية (سوزة ٢٠٢١)، وتراجعت قيم النظام الديمقراطي في العراق لما بعد ٢٠٠٣ ،لا سيما في ضوء الاشتراطات التي وضعت لتعديل الدستور العراقي .

ب. **التحدي الاقتصادي** :- يعاني الاقتصاد العراقي من التخلف والتراجع (عمران ٢٠١٩ ، ٤٨٥)، بسبب الحروب التي خاضها العراق والعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه بعد عام ١٩٩٠، والتي رتبت خلالا هيكليا ووظيفيا في القطاعات الاقتصادية العراقية لازمت الاقتصاد العراقي حتى بعد عام ٢٠٠٣ على الرغم مما يملكه العراق من ثروات هائلة أهمها البترول والغاز الطبيعي، فضلا عن ذلك فهو حساس للمتغيرات

التجارية والاقتصادية الدولية بسبب اعتماده على بيع النفط وبنسب كبيرة (كاطع ٢٠٢١)،على حساب القطاعات غير الاستخراجية، وهذا الأداء السلبي رتب تزايد معلات التضخم في الاقتصاد العراقي وتزايد المديونية الخارجية ومعدلات العجز في الموازنات العامة، واختلال الهيكل الإنتاجي في العراق (عمران ٢٠١٩ ، ٤٩٥)، لا سيما بعد تراجع القطاع الزراعي والصناعي. إذ توقفت اغلب المصانع العراقية بعد عام ٢٠٠٣ واصبح العراق يعول في تغطية احتياجاته المحلية على الاستيراد، حتى المحاصيل الزراعية والثروة السمكية العراقية تراجعت في ضوء التراجع الخطير لمناسيب المياه من كل من تركيا وايران .

إذ يمكن القول إن اهم جوانب الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي يتمثل في هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي (عمران ٢٠١٩ ، ٤٩٥)،مع تذبذب اسعار النفط العالمية،ما يجعله معرضا للصدمات في مواجهة انخفاض أسعار النفط ويحول دون تحقيقه معدلات نمو مستقرة،لا سيما وان مشاركة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد العراقية محدودة (عمران ٢٠١٩ ، ٤٩٦)،حيث يعد النفط مصدر الدخل الوحيد للعراق (داوود ٢٠١٦ ، ٢١١) . وعلى الرغم من وضع بعض الاستراتيجيات الاقتصادية للارتقاء بأداء الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، الا انه بقي يرتكز على استخراج وبيع النفط بشكل كبير، وتراجعت القطاعات الأخرى، الامر الذي رتب تزايد نسب الفقر والبطالة والتضخم بشكل متسارع حال دون استثمار العراق الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية ، لا سيما وانه لم تكن لدى الحكومات المتعاقبة في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣ رؤية واضحة لمستقبل الاقتصاد العراقي (داوود ٢٠١٦ ، ٢١٥-٢١٦) . وما زاد الطين بلة اشتراطات صندوق النقد الدولي، وسعي دول جوار العراق الى احتكار السوق العراقية لصالحها، لا سيما بعد اغلاق المصانع العراقية، بسبب تردى الطاقة الكهربائية ، وتراجع الاستقرار الأمني ، فضلا عن استشراء حالات الفساد المالي والإداري، وتردى البنى التحتية للمصانع ، فضلا عن اعتماد مبدأ المحاصصة الطائفية والقومية والحزبية في اختيار من يديرون هذه المصانع واستبعاد الاكفاء، كل تلك الأسباب أدت الى القضاء على الصناعة في العراق ورتبت فوضى الاستيراد اغرقت السوق بالبضائع الأجنبية، وبما أدى الى حدوث عجز كبير في الميزان التجاري (عمران ٢٠١٩ ، ٤٩٩)،ووصلت الصادرات النفطية العرقية الى ما يصل الى (٩٩%) من اجمالي الصادر العراقية، مما رتب انهيار البنى التحتية للاقتصاد العراقي (عمران ٢٠١٩ ، ٤٩٩)،وتراجعت مستويات الاستثمار، مما يطرح العديد من التحديات الاقتصادية للأمن المجتمعي في العراق ، لاسيما وان هذه التحديات على مساس مباشر بالمواطن العراقي، في ضوء ارتفاع نسب البطالة والفقر وترهل مؤسسات الدولة لأغراض انتخابية.

ج. **التحدي الاجتماعي** :- لا شك ان التحدي الاجتماعي والمتمثل بمجموعة من الانحرافات الفكرية والسلوكية من الافراد، يفقد المجتمع طمأنينته واستقراره، وهو يتمثل بانتشار سلوكيات اجتماعية منحرفة مثل الرشوة والابتزاز والقتل وتعاطي المخدرات والمتاجرة بها،وغيرها من الجرائم واخطرها الجريمة المنظمة وغيرها من التحديات الاجتماعية والاخلاقية .

فعلى الرغم من رغم خطورة تداعيات الجريمة المنظمة على استقرار المجتمعات وأمنها، الا انه حتى الان لا يوجد تعريف محدد للجريمة المنظمة بسبب عدم امكانية حصر خصائص الاجرام المنظم في تعريف شامل، وبسبب اختلاف مفهوم الجريمة المنظمة بين الدول واختلاف العقوبات التي تقرها الدول لمعاقبة مرتكبيها . وقد تأثرت الجريمة المنظمة شأنها شأن الظواهر الأخرى بالتطور التكنلوجي المتسارع في وسائل الاتصالات والموصلات،مما سهل لها اختراق الحدود الوطنية ليصبح التدويل احد سماتها (ابراهيم ٢٠١٩ ، ١-٦)، خاصة وان نشاطاتها تقترن بالسرية وعلاقات افرادها لا سيما القيادات منهم مع رجال السياسية وذوي النفوذ في الدول (ابراهيم ٢٠١٩ ، ١٣-١٤) ،الامر الذي زاد من تأثيرها السلبي على الامن المجتمعي،لا سيما وانه اقترن بظواهر اخرى خطيرة تمثلت بالإرهاب والإرهاب الرقمي وغسيل الأموال وتجارة المخدرات والبشر والأعضاء البشرية واختراق الامن السبراني للدول واستشراء حالات الفساد بكل اشكاله ومستوياته ليوفر الأرضية الملائمة، الامر الذي جعل الدول تعمل على رصف استراتيجيات دولية مشتركة لمواجهة كلا من الإرهاب والجريمة المنظمة اللذين يمثلان وجهات لعملة واحدة .

وعلى الرغم من أن طبيعة المجتمع العراقي المحافظة وقيمه الدينية ترفض انتشار الجرائم المنظمة الا ان الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها المجتمع العراقي الحديث ومنذ ظهور الدولة العراقية عام ١٩٢١ جعلت المؤسسات العراقية هشه وغير قادرة على الصمود امام أي ازمة يمر بها العراق ، لاسيما وانها قامت على أساس السلطة الابوية المطلقة التي تفرض رؤيتها بشكل قسري على المجتمع العراقي (داخل ٢٠٠٩ ، ٤٩٨)، فضلا عن تفشي الجهل والامية ،وكبر حجم الاسرة العراقية وتعدد افرادها،ليتفكك بعضها تحت ضغوط المتغيرات الوافدة من الخارج، مما أدى الى سيادة قيم لم يعهدها المجتمع العراقي من قبل مثل الرشوة والابتزاز والغش والتزوير والاحتيال بوصفها تمثل قيم الشطارة والقوة وأصبحت المصداقية والاخلاص توصف على انها ضعف او قلة حيلة (داخل ٢٠٠٩ ، ٤٩٩).

وبعد عام ٢٠٠٣ وانهيار مؤسسات الدولة ،وبسبب تراكمات الحكم الشمولي والعقوبات الاقتصادية القاسية التي فرضت على العراق قبل عام ٢٠٠٣ ،فضلا عن ظهو أحزاب متصارعة على المكاسب والمنافع الحزبية والشخصية وغياب ادوار وكالات التنشئة الاجتماعية والسياسية وتوظيف الاعلام بشكل افقده دورة

بوصفه عنصر اتزان وضبط للمجتمع وسلطته الرابعة لتقويم أداء المؤسسات، وسيادة مبدأ المحاصصة في قيادة مؤسسات الدولة بدلا من وضع الشخص المناسب في المكان المناسب لهذه الاسباب جميعها تنامي نشاط جماعات الجريمة المنظمة واصبح القتل والاختطاف والابتزاز والسرقة واستشراء حالات الفساد بكل مستوياته واشكاله السمه الغالبة على التحيات الاجتماعية والامنية ، ليتجسد اخطر واهم تحدي للأمن المجتمعي العراقي، حتى تهدد وجود الدولة العراقية بشكل واضح بعد سقوط ثلاث محافظات عراقية في ايدي تنظيم داعش الارهابي ليتفشى التخريب بكل اشكاله والإرهاب والقتل والسرقة في العراق لولا دماء أبناء الشعب العراقي والدعم الدولي للعراق لطرد التنظيم .

ومن جانب آخر ساعد غياب العدالة الاجتماعية بين العراقيين واستئثار مجموعة من العراقيين بالامتيازات وثروات العراقيين على حساب الاخرين عبر الامتيازات التي منحتها النخب السياسية المشتركة في العملية السياسية لأفرادها، فضلا عن غياب الوازع الوطني والديني والأخلاقي للبعض ساعد على انتشار الجرائم في المجتمع العراقي بكل اشكالها وصولا الى الجريمة المنظمة، لا سيما وان هذه الامتيازات ولدت تمايزا طبقيا اثار باقي فئات الشعب العراقي، وافقدها ثقتها بالنظام الديمقراطي ككل وعدالته الاجتماعية، والمسار الطبيعي لبناء الذات بشكل خاص ،لا سيما بعد تورط الكثير من السياسيين بقضايا فساد، الامر الذي جعل الشباب العراقي يستسيغ الطرق غير المشروعة لتحقيق الثروات، وولد الكثير من الازمات التي ربما تكون نواة للحروب الاهلية في المستقبل لو لم يتم معالجتها عبر الطرق القانونية ، بعد ان اصبح العراق ساحة للسجال بين التوازنات الإقليمية والدولية، فضلا عن ضعف الضابط القانوني، وسيادة مبدأ المحاصصة الطائفية والقومية والحزبية وحتى العشائرية في إدارة المؤسسات الأمنية ،مما اضعف أدائها في مواجهة الجريمة المنظمة والعادية الى حد ما ،في ضوء سيادة الاعراف العشائرية في تسوية النزاعات وانتشار السلاح المنفلت (سعيد ٢٠١٨ ، ٣٨٦) خاصة وإن العراقيين وبحكم الحروب التي خاضوها يجيدون استخدام السلاح، مما سهل عليهم الانخراط في مجموعات الجريمة المنظمة (داخل ٢٠٠٩ ، ٤٩٩).

وفي العموم يواجه المجتمع العراقي اليوم العديد من التحديات الاجتماعية المستحدثة التي تطال كل جوانب الحياه شأنه شأن شعوب المنطقة والعالم اليوم ، مثل سيادة ظاهرة الإرهاب والتطرف الفكري والانحراف الأخلاقي، وغياب الاعتدال وقبول الرأي والرأي الاخر، مما سهل للتنظيمات الإرهابية غزو عقول الشباب العراقي وتوظيفهم في النشاطات الإرهابية (سعيد ٢٠١٨ ، ٣٨٧) ، ليشكل الإرهاب تحديا مجتمعيا، وبوابه للتدخل الإقليمي والدولي وتراجع أداء النظام الديمقراطي (العمار ، ٤٠)، وقد ترافق ذلك مع فشل مؤسسات الدولة في أدائها لوظائفها وتراجع الخدمات (العنبكي ٢٠١٧ ، ٤٥) الامر الذي حول العديد من

التحديات الاجتماعية الى تحديات امنية، في ضوء سيادة الشخصانية والحزبية والطائفية والقومية والعشائرية على السلوك الاجتماعي عموما (العنبكي ٢٠١٧ ، ٤٦)،وغياب الدور الفاعل لوكالات التنشئة الاجتماعية والسياسية وغياب الوعي والتركيز على الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة .

المبحث الثالث :- استراتيجيات ضمان الامن المجتمعي

لما كانت الاستراتيجية الشاملة او القومية تفيد تصور استراتيجي لتأمين متطلبات الاستقرار الداخلي وحماية المصالح العليا لأية دولة (الشمري ٢٠١١ ، ٦٣)، او إنها تفيد توظيف وتعبئة مقومات القوة والقدرة الوطنية لتحقيق المصالح العليا للدولة ، وليس الاكتفاء بتأمين متطلبات الحماية الدفاعية لمواطنيها (مطلك ٢٠٢٢ ، ١٣٤) ، في ضوء مقوماتها الجيوبولتيكية وارثها الحضاري والتاريخي وقيمها الاجتماعية ،ومقوماتها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية،وقدراتها العسكرية وحيوية نظامها السياسي، وعليه فإن تعثر العملية الديمقراطية في العراق بفعل مجموعة كبيرة من التحديات الداخلية والخارجية،والخلل البنيوي والوظيفي في أداء مؤسسات الدولة العراقية، والعديد من التحديات الناعمة التي فرضت نفسها على اجنده المؤسسات الأمنية مثل الاختراق السبراني، والعطش المائي أدى الى تهديد الامن المجتمعي العراقي، وتعرضه الى العديد من التحديات التي بات بعضها يهدد وجود الدولة العراقية مما يتطلب ترصين الاستراتيجية العراقية الشاملة بمجموعة من الاستراتيجيات الفرعية لضمان تحقيق الامن المجتمعي ،ويتمثل أهمها بما يأتي :-

أولا :- الاستراتيجية العسكرية والأمنية :- لاشك ان المرتكز الأهم للارتقاء بأداء المؤسستين العسكرية والامنية العراقية بتمثل بتفعيل منظومة التحالفات الدولية، واهمها اتفاقية الاطار الاستراتيجي العراقية – الامريكية،وبما تقتضيه المصالح العليا للعراق،لا سيما وان العراق يحظى بأهمية جيو- استراتيجية كبيرة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي (فتحي ٢٠١٨ ، ٣٢٩)،مع الاخذ بنظر الاعتبار معطيات البيئة الإقليمية المحيطة بالعراق، ما يضمن التوظيف الأمثل للمؤسستين العسكرية والامينة لضمان تحقيق الامن المجتمعي، بوصفهما المسؤولتين عن سيادة وامن واستقرار الدولة . فضلا عن ذللك فأن امتلاك العراق حدود طويلة جعل مهمة الدفاع عن سيادته صعبة ان لم تكن مستحيلة في ضوء النزاعات الحدودية التي يمتلكها العراق مع دول جواره الإقليمي (مطلك ٢٠١٠ ، ٢٣٥)، وظهور تحديات غير تقليدية للأمن المجتمعي في العراق ، تتطلب أداءا غير تقليديا للمؤسستين العسكرية والأمنية ، تتمثل بالإرهاب العابر للحدود، والتحديات المعلوماتية التي تواجه الامن السبراني العراقي، فضلا عن تحدي تفشي المخدرات والجريمة المنظمة والظواهر الاجتماعية التي تهدد المجتمع العراقي . لذا على العراق الارتقاء بأداء المؤسستين الأمنية

والعسكرية، واستثمار الدعم الدولي للعراق، ولا يتحقق ذلك الا عبر اجماع استراتيجي وطني حول المصالح العليا العراقية.

فضلا عن ضرورة ترسيخ استقلالية المؤسستين العسكرية والأمنية لضمان حسن الأداء والتوظيف الأمثل لها عبر استراتيجيات وطنية بعيدة المدى لتحقيق الامن المستدام ، مع الابتعاد عن التوازنات السياسية المحلية ،لأنها ستؤدي الى تشتيت الولاء الى ولاءات فرعية على حساب الولاء للوطن،واهم من هذا كله لابد للعراق من الارتقاء بالمهارات القتالية وتطوير منظومات الأسلحة لتحقيق التكافؤ والتوازن مع دول الجوار الإقليمي في القدرات القتالية وفي إدارة الصراع ، مستثمرا الدعم الأمريكي والدولي . وهو ما ظهر جليا في التحالف الدولي والذي ضم اكثر من (٦٠)دولة لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ،لا سيما وإن دول الجوار الإقليمي ترغب بإن يكون العراق عنصر التوازن والاستقرار في المنطقة . ومن جهة ثالثة لابد للعراق من رصف استراتيجية وطنية يحصن بها افراد المؤسستين العسكرية والأمنية لترسيخ ايمانهم بثوابتهم الوطنية،واستقطاب النوع لا الكم وبما يوفر بنى تحتية واعدة للمؤسسات الامنية بعيدا عن المصالح الحزبية، ووضع استراتيجيات ملائمة لسحب السلاح من الشارع وضم مقاتلي الحشد الشعبي والعشائري من المؤهلين القادرين على حمل السلاح في المؤسسات الأمنية والعسكرية .

و في ما يتعلق بالنزاعات الحدودية مع الكويت بإمكان العراق اللجوء الى الوسائل الدبلوماسية عبر الطعن في قرارات مجلس الامن المعنية بترسيم الحدود مع الكويت مستثمرا الدعم الدول، حيث رسمت الحدود العراقية –الكويتية في وقت كانت فيه الارادة الدولية ناقمة على النظام السابق بعد اجتياحه للكويت ورفضه الانسحاب منها . إذ بإمكان العراق توظيف الشراكة الاستراتيجية العراقية – الأمريكية لتسوية هذه النزاعات الحدودية، مستثمرا الدور الفاعل للولايات المتحدة في الأمم المتحدة وفي توجيه الإرادة الدولية بما يضمن المصالح الامريكية في المنطقة، لاسيما وان العراق يحظى بأهمية كبيرة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي لاعتبارات تتعلق بضمان أمن الطاقة ومعابر امداداتها وضمان امن الحلفاء في المنطقة، فضلا عن ذلك فإن الولايات المتحدة الامريكية ومنذ عام ٢٠٠١ ماضية في رسم خارطة جديدة للشرق الأوسط تتغير فيها قواعد إدارة الصراع في السياسة والاقتصاد (مطلك ٢٠٠٩ ، ٩٩) .

وفي ما يتعلق بالتواجد العسكري التركي في شمال العراق فلابد من استخدام وسائل الضغط العسكري بما فيها قطع خطوط الدعم اللوجستي لأماكن تموضع القوات التركية في شمال العراق، لاسيما وان هذا التواجد غير مدعوم من قبل الولايات المتحدة الامريكية والدول الفاعلة في النظام الدولي .

وبقدر تعلق الامر بمحور الاستراتيجيات العسكرية والأمنية فانه لابد من التأكيد على ضبط السلاح بيد الدولة والمؤسسات الامنية ، لضمان الامن المجتمعي في العراق عبر تعزيز ثقة المواطن بأداء المؤسسة الأمنية لضمان أمنه ، ووضع استراتيجيات فاعلة عبر وسائل الاعلام المنظورة والسمعية والرقمية للارتقاء بوعي المواطن العراقي لخطورة امتلاك سلاح خاص، وتفعيل الضوابط القانونية لضبط السلاح ،واحتواء النزاعات العشائرية والفردية عبر تفعيل القانون،والتثقيف بدور العشيرة بوصفها عنصر ضبط اجتماعي واخلاقي يعمل على منع الانفلات الامني ،وتحميل المسئولية العشائرية لشيوخ العشائر بوصفهم قادة رأي في المجتمع .

ثانيا :- الاستراتيجيات السياسية والاجتماعية :- يمكن القول ان الاستراتيجيات السياسية والاجتماعية تكاد تكون متلازمة احدهما يؤدي الى الاخر، لذا سيتم تناولهما في محور واحد . فمن نافله القول إن تكريس مبدأ التوافقية الديمقراطية في إدارة الدولة العراقية لما بعد التغيير عام ٢٠٠٣ ، جعل الأحزاب السياسية العراقية ترتكز في أدائها السياسي على فكره تقاسم السلطات الثلاث اعتمادا على مبدأ المحاصصة الطائفية والقومية والحزبية حتى اصبح ذاك عرفا سياسيا ودستوريا،الامر الذي جعل البنية السياسية العراقية تقوم على دولة المكونات بدلا من دولة المواطنة (خلف ٢٠٠٥ ، ١٩٩) .

وعليه لا بد من وضع استراتيجيات تبتدأ بالتركيز على المواطن العراقي اولا،عبر العمل لإصلاح الواقع السياسي والاجتماعي العراقي، من خلال الارتقاء بأدوار وكالات التنشئة السياسية التي تبتدأ بالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي تمثل أصل من أصول الديمقراطية، فضلا عن الارتقاء بأدوار وسائل الاعلام، في ضوء ما تقوم به من أدوار في عمليات التنشئة السياسية والاجتماعية للمجتمعات الحديثة (مطلك ، ٣٢٠)، فضلا عن أدوارها في ترسيخ قيم الحرية والعدالة ومحاربة الفساد بكل اشكاله،وفي رسم الاستراتيجية الفكرية لمكافحة التطرف والإرهاب لتتظافر مع الاستراتيجيتين العسكرية والأمنية ،إذ يؤشر على أداء وسائل الاعلام السمعية والبصرية والرقمية العراقية التلكؤ في الارتقاء بالوعي الإعلامي والسياسي والفكري والاجتماعي الجمعي في مواجهة الخطاب الإعلامي للتنظيم داعش الإرهابي على الرغم من دحر التنظيم .

ومن جانب آخر يتجسد الحل الأمثل لفك التناحر والصراع الحزبي بين القوى السياسية في التركيز على الهوية الوطنية الجامعة ، بدلا من الهويات الفرعية التي سببت انقسام المجتمع العراقي،وبما ينعكس إيجابا على فعالية النظام السياسي العراقي ومشروعيته ورضا الشعب العراقي به ، لا سيما اذا ابتعدت الأحزاب عن البراغماتية التي اتسم بها أدائها منذ عام ٢٠٠٥ حتى اليوم، الامر الذي رتب تراجع نسب المشاركة في

الانتخابات العامة بشكل كبير، اذ تشكل نسب الرضا والقبول الشعبي بالنظام السياسي وأدائه احد اهم المرتكزات لتحقيق الاستقرار الداخلي (جاسم ٢٠١٨ ، ٢٢٨)،ومن ثم ضمان الامن المجتمعي .

ومن جانب ثالث يتجسد دور وكالات التنشئة الاجتماعية والتي تبتدأ بالأسرة العراقية وتنتهي بالجامعات ودور العبادة في الضغط على النخب والقوى السياسية العراقية لبناء نظام سياسي يرتكز على بنية قوية وحقيقة تعبر عن طموحات الشعب العراقي في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوسيع المشاركة في القرار السياسي والثروات، يستمد شرعيته من الشعب العراقي، مما يزيد من نسب المشاركة في الانتخابات البرلمانية العامة والانتخابات المحلية، لا سيما اذا انطلقت هذه القوى في برامجها السياسية والحكومية والحزبية من المصالح العليا للدولة العراقية والتي توحد جميع أطياف الشعب العراقي حول المشتركات الوطنية وبما يسهم في تجسير الهوة بين القوى السياسية والشعب العراقي من جهة وتسهم في تراجع ازمة الثقة بين الشركاء السياسيين من جهة ثانية، سبيلا لإرساء مرتكزات الحكم الرشيد والذي يحقق مصالح العراقيين جميعا عبر إرساء دولة المؤسسات (جاسم ٢٠١٨ ، ٢٢٩)، التي تعد اهم اشتراطات النظم الديمقراطية .

وطبقا لذلك يفترض بالبرلمان العراقي الذي يمثل السلطة التشريعية واعلى سلطة في البلد العمل على وضع التشريعات التي تساهم في الارتقاء بالواقع السياسي والاقتصادي العراقي بدلا من الدخول في مناكفات سياسية ارهقت العراقيين على مدى ثمانية عشر عام جعلت العراق ساحة لتصفية الحسابات، بدلا من ان يكون دولة عصرية تمثل المرتكز الرئيس لضمان الامن الإقليمي . ولعل اهم التشريعات والقوانين التي يحتاجها الشعب العراقي لضمان الامن المجتمعي اليوم يتمثل بالقوانين التي تكافح الفساد الذي مثل التحدي الأكبر للأمن المجتمعي العراقي بعد دحر تنظيم داعش الإرهابي، وبما يعزز روح الانتماء الوطني على حساب الولاءات الفرعية ، لا سيما وإن القوى السياسية تخندقت خلف الولاءات الحزبية والطائفية على حساب الولاء للوطن مما يحول العراق الى دولة فاشلة غير قادرة على تنفيذ قراراتها وفرض سلطاتها ويهيئ الكثير من الثغرات لتنامي النشاطات الإرهابية والجرائم المنظمة وعمليات التخريب التي تطال مقومات والقدرة العراقية، في ضوء تراجع الوازع الديني والأخلاقي والوطني لدى البعض لمحاربة الظواهر الاجتماعية السلبية مثل تفشي الرشوة والتزوير والاختلاس وبدون عقوبات رادعه بسبب غياب القانون او عدم تطبيقه لاعتبارات سياسية . فضلا عن إيجاد الناظم القانوني الضامن لتحقيق غياب العدالة الاجتماعية بين فئات الشعب العراقي ،لا سيما وان النخب السياسية العراقية لم تتواني عن استغلال نفوذها السياسي للاستئثار بموارد الدولة، لتتولد اهم ازمة للنظام السياسي العراقي تتمثل بأزمة التوزيع والمشاركة في الثروات،والتي أدت الى استياء وسخط شعبي كبير على النظام السياسي استثمرته القوى الدولية والاقليمية الأخرى للتدخل في الشأن الداخلي العراقي .

فضلا عن ذلك لا بد للقوى السياسية والاجتماعية من بلورة خطاب سياسي معتدل يجمع العراقيين حول مصالحهم الاستراتيجية العليا بغض النظر عن الطائفة او القومية او الدين او الجنس، وبما يعزز اللحمة الوطنية واواصر الوحدة والانتماء للوطن عبر التأكيد على المشتركات والثوابت والهوية الوطنية ،فضلا عن إيجاد خطاب ديني معتدل، يبعد العراقيين عن التنظيمات الإرهابية ، فأن انتهت المعركة مع تنظيم داعش الإرهابي عسكريا، الا انه لا يزال يمثل تحدي أمني ، تزداد خطورته مع تبلور تداعيات الفساد بدون معالجات حقيقة ، وتنامي ظواهر اجتماعية خطيرة مثل الجرائم المنظمة وتجارة الأعضاء البشرية والرقيق الأبيض والتي تستثمر الانفتاح الإعلامي وثورة المعلومات الرقمية التي رتبت تآكل السيادة القومية للدول الى حد بعيد في عالم اليوم، في ضوء عدم وجود قنوات حقيقة للتعبير عن الراي الاخر وغياب الحوار الديمقراطي (خلف ، ٢٠٥) ، مما يحتم على القوى السياسية العراقية ادراك هذا الواقع بموضوعية وتعزيز ثقة المواطن العراقي بنظامه السياسي والعملية السياسية (خضير ٢٠١٩ ، ٦٠) ، وطمأنه الأقليات حول حقوقهم وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات امام القانون ، والعمل على تعزيز التعايش السلمي والوحدة الوطنية (خضير ، ٦٤) ، لضمان الامن المجتمعي، عبر استراتيجيات بعيدة المدة لتحقيق ما يطلق عليه بالأمن المستدام .

ثالثا :- الاستراتيجيات الاقتصادية :- لما كان اهم تحدي اقتصادي يهدد الامن المجتمعي العراقي يتمثل بغياب العدالة الاجتماعية بين افراد الشعب العراقي بسبب الامتيازات الكبيرة للطبقة السياسية العراقية التي يعدها البعض شكلا من اشكال الفساد السياسي يستهدف شراء الذمم ، كان لابد من إقرار تشريعات تقلل هذه الهوه والفوارق المالية التي قسمت المجتمع العراقي الى طبقات مستأثرة بكل موارد الدولة وطبقات فقيرة ومعدمة تحقد على النظام السياسي العراقي برمته وتشكك بعدالته .

ومن جانب آخر لابد من البدء بإصلاحات هيكلية للنظام الاقتصادي العراقي ، واستثمار الشراكة الاستراتيجية الامريكية – العراقية للارتقاء بأداء الاقتصاد العراقي (ياسين ٢٠١٢ ، ١٠٧)، لا سيما وإن الاقتصاد العراقي يعاني من الكثير من الاختلالات الهيكلية ، يتمثل أهمها انه يعتمد وبنسب كبيرة على بيع النفط ، فضلا عن تصاعد حجم الديون الخارجية بفعل اشتراطات صندوق النقد الدولي (جاسم، ٢٤٣) اذا اصبح العراق خامس اكبر الدول المقترضه من صندوق النقد الدولي (جاسم ، ٢٣٦) ولا يملك رؤية او استراتيجية اقتصادية واضحة توظف موارد العراق بالشكل الأمثل ، فضلا عن سيادة السمه الاستهلاكية على الاقتصاد العراقي وتزايد اعداد العاطلين عن العمل وارتفاع نسب الفقر، الامر الذي وفر اهم ثغره امنية بإمكان التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة استثمارها لتهديد الامن المجتمعي في العراق .

فضلا عن ذلك فإن الترهل في اعداد موظفي القطاع العام لأغراض انتخابية وسياسية ولد المزيد من الأعباء على الحكومات العراقية المتعاقبة، بالإمكان احتوائها عبر تفعيل القطاع الخاص من شركات وتوفير المناخ للاستثمار الأجنبي واهمه الاستثمار الامريكي لكبريات الشركات الأمريكية والاوربية،وحتى الصينية مالم تقترن بنفوذ سياسي قد يهدد النفوذ السياسي الأمريكي او تتناول قضايا الطاقة والاتصالات التي تمثل مصالح عليا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، لخلق فرص العمل للعراقيين بإمكانها استيعاب الاعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل، والارتقاء بقدراتهم ،وحثهم عبر الحوافز للانتقال من القطاع العام الى القطاع الخاص، واهم من هذا كلة لابد للعراق من الارتقاء بالبنى التحتية الأمنية والاقتصادية والسياسية، لتوفير المناخ الملائم لدخول الاستثمارات الأجنبية .

بالإضافة الى ما سبق لابد من تركيز العراق على إعادة الحياة للقطاع الصناعي العراقي العام ، لاسيما الصناعات غير الاستخراجية من اجل التخفيف من اعتماد الموازنة العامة للدولة على الصناعات النفطية (ساري ٢٠١٨ ، ١١٠)،ورفد الصناعات العراقية بخطوط إنتاجية حديثة ،عبر استراتيجيات صناعية واقتصادية طويلة المدى للارتقاء بالقطاع الصناعي العام، ومكافحة الفساد الإداري والمالي (ساري ، ١١٣) ،والارتقاء بالخبرات الوطنية لاسيما في الصناعات النفطية بدلا من التعويل على العمال الأجانب، واللذين يسببون نزيف مستمر للعملة الصعبة خارج العراق ، فضلا عن تقديم التسهيلات للمستثمرين الأجانب للاستثمار في البنى التحتية العراقية والمشاريع الاستراتيجية من وحدات سكنية ومصانع معامل وطرق وجسور .

ومن جانب آخر لابد من وضع استراتيجيات فاعلة لترشيد استهلاك المياه في العراق والعمل على بناء سدود جديدة،والضغط على تركيا للالتزام بحصة العراق المائية ، لاسيما وإن تركيا ترى في العراق مجالا حيويا للنفوذ الإقليمي (حسين ٢٠١٥ ، ١٣٧) حيث يمكن توظيف ورقة التبادل التجاري في الضغط على دول جوار العراق التي تتجاوز على حقوق العراق المائية، إذ يميل الميزان التجاري بين العراق وتركيا لصالح الأخيرة وبنسبة (١٠٠%) للمدة من ٢٠١٣ الى ٢٠١٩ (الدليمي ٢٠٢١ ، ٢٨٣)،وتجاوز التبادل التجاري بينهما الـ(٢٠) مليار دولار (الدليمي ، ٢٨٣)، في الوقت الذي تمر فيه تركيا اليوم بأزمات اقتصادية متعددة رتبت تراجع الليرة التركية الى مستويات متدنية،مما يسهل على العراق تفعيل ورقة الضغط الاقتصادي لإجبارها على إعطاء العراق حصته المائية التي كفلها القانون الدولي .

بالإضافة الى التأكيد على أهمية تفعيل الضغط العراقي– السوري المشترك لحل الخلافات حول الحصص المائية بينها وبين تركيا . فضلا عن استخدام وسائل الضغط الدبلوماسي باللجوء الى المحافل الدولية حول حقوق العراق المائية في دجلة والفرات، خاصة ان قطع كلا من تركيا وايران للحصص المائية

العراقية بدون سند قانوني (محمد ٢٠١٤ ، ١٤٦) في الوقت الذي يؤكد فيه القانون الدولي على مبدأ تقاسم الضرر حتى في حالات الجفاف.

كما يستطيع العراق توظيف ورقة التبادل التجاري مع ايران التي تعاني الامرين من العقوبات الاقتصادية وتجد في العراق المتنفس الأول للتخفيف من وطأة العقوبات الامريكية المفروضه عليها ،أذ يميل ميزان التبادل التجاري الإيراني مع العراق مال لصالح ايران بشكل كبير، لاسيما في ميدان الطاقة والسياحة (عبد واخرون ٢٠١٩ ، ٤١٠-٤١١) وبما يتجاوز (٩) مليار دولار حتى عام ٢٠١٩ ، في ميدان الصادرات الهندسية والسياحة والغاز التي بلغت ١٣ مليار دولار (فرد ٢٠٢٣)،في ضوء اغلاق المصانع العراقية ، بسبب تردى الطاقة الكهربائية في العراق، وانهيار البنى التحتية العراقية بفعل العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق في تسعينات القرن الماضي وانهيار مؤسسات الدولة بعد عام ٢٠٠٣ . فمن من شأن توظيف ورقة التبادل التجاري مع ايران الضغط عليها لفتح روافد مياه دجلة ،لاسيما وان ذلك ينعكس إيجابا على هيكل الاقتصاد العراقي وتقليل الفجوة بين الصادرات والواردات اذا ما اتجه العراق الى دعم المنتج المحلي وترشيد الاستهلاك وتقليل الاعتماد الاستيراد (عبد واخرون ، ٤٢٠)، وبما من شأنه ترسخ استراتيجيات اقتصادية تنهض بالاقتصاد العراقي قادرا على تحمل الصدمات الاقتصادية ،اذا قلل الاعتماد على القطاع النفطي واتجه الى القطاعات غير النفطية .

الخاتمة والاستنتاجات :- واجه الامن المجتمعي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ الكثير من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعسكرية، حولت العراق الى دولة فاشلة تدب فيها الفوضى بكل اشكالها ومستوياتها،وعليه يمكن اجمال الاستنتاجات والتوصيات الاتية :-

أولا :- الاستنتاجات :-

١. يمثل الامن المجتمعي الضامن الأول لبقاء المجتمعات الإنسانية وإرساء أسس النظام الديمقراطي،فلا ديمقراطية بدون امن مجتمعي ،لا سيما وان الامن المجتمعي يعمل على ضمان امن الافراد والمؤسسات، في ضوء تبلور تحديات غير تقليدية،وتطور التقدم التكنلوجي في وسائل الاتصالات والمواصلات، وتنامي ابعاد ومستويات الامن من جهة ثانية، حتى باتت هذه المجتمعات تبحث عن الامن المستدام .
٢. يرتكز الامن المجتمعي في العراق على مجموعة من المقومات المادية والمعنوية، بإمكان النظام السياسي العراقي توظيفها بالشكل الأمثل إن ارتكز أدائه على توافق وطني وهوية وطنية جامعة، ووحدة في الرؤى والتصورات تجاه القضايا الإقليمية والدولية .

٣. اضحى الامن المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مثقلا بالعديد من الازمات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية بفعل مجموعة من التحديات المباشرة وغير المباشرة ،لا سيما بعد ان اصبح العراق ساحة للتجاذبات الإقليمية والدولية .

٤. يستطيع النظام السياسي العراقي ضمان الامن المجتمعي اعتمادا على استراتيجية شاملة تعمل على توظيف ما يملكه من مقومات القوة ، تأخذ بنظر الاعتبار معطيات البيئة المحلية فضلا عن التوازنات الإقليمية والدولية .

٥. وتحقيق الامن المجتمعي في العراق يتطلب ابتداءً تحقيق اعلى نسبة من التوافق في المعايير الاجتماعية، والاتفاق على القواعد الدستورية والقانونية التي تنظم العلاقة بين الشعب والمنتظم السياسي بشقيه التشريعي والتنفيذي، وتجسر الهوه بين الطرفين، عبر العمل لتحقيق اعلى قدر من الرضا والمقبولية الشعبية للنظام السياسي العراقي .

ثانيا :- التوصيات :-

أولا :- تفعيل اتفاقية الاطار الاستراتيجي – العراقية الأمريكية التي تعد المرتكز الأول للسياسة الخارجية العراقية وضمان المصالح العراقية بعد عام ٢٠٠٨ ،لا سيما وان هذه الاتفاقية أسست لشراكة استراتيجية طويلة المدى في مجالات متعددة، وتم إعادة النظر فيها وتجديدها عام ٢٠١٨.

ثانيا :- تفعيل وسائل الضغط الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي لحل الكثير من القضايا الخلافية بين العراق ودول جواره الإقليمي، مع التأكيد على ضمان المصالح العليا العراقية .

ثالثا :- الارتقاء بأداء المؤسستين العسكرية والأمنية لمواجهة التحديات الخشنة والناعمة .

رابعا :- العمل على تفعيل أدوار وكالات التنشئة الاجتماعية والسياسية، بما فيها منظمات المجتمع المدني ، ودور العبادة والجامعات والعشائر العراقية والأحزاب السياسية لتقوم بأدوارها في للارتقاء بالوعي الجمعي لينبذ السلوكيات المنحرفة التي تهدد الامن المجتمعي، ومواجهة الظواهر السلبية التي تهدده مثل الفساد بمستوياته المتعددة ، والإرهاب والغلو والتطرف، واستخدام السلاح دون العودة الى القوانين الناظمة للحياة الاجتماعية.

خامسا :- تعزيز الاعتدال والوسطية في الخطاب الديني والسياسي، من خلال التأكيد على الثوابت الوطنية وبما يعزز اللحمة الوطنية والهوية الام الجامعة، مع احترام الهويات الفرعية، والتعايش السلمي .

سادسا :- ترصين الجهد الأمني والاستخباري لرصد الخلايا الإرهابية العابثة بالأمن الوطني، مع رصد نشاط وفعاليات جماعات الجريمة المنظمة والجيوش الالكترونية العابثة بالأمن .

سابعا :- إقرار التشريعات والقوانين التي تسهم بالارتقاء بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد وبالنبي التحتية والخدماتية .

ثامنا :- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أبناء الوطن عبر التشريعات والقوانين عبر حل اهم أزمات النظام السياسي العراقي لما بعد عام ٢٠٠٣، واللتين تتمثلان بالمشاركة في اتخاذ القرار عبر العمل لتوسيع المشاركة في الانتخابات المحلية والعامة العراقية ترشيحا وانتخابا ، والتوزيع في الثروات بين أبناء البلد والاجيال القادمة على نحو عادل دون تمييز .

تاسعا :- توفير فرص العمل للعراقيين عبر توفير المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية.

عاشرا :- العمل لوضع خطط استراتيجية بعيدة المدى لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، مع الأحد بنظر الاعتبار القدرات المادية والبشرية وطبيعة التحديات الداخلية والخارجية التي يواجها العراق اليوم

المصادر باللغة العربية : -

١- جميلة ، علاق .٢٠١٦ . " الامن المجتمعي : مقاربة في المفهوم والعناصر" . *مجلة البحوث الادارية والسياسية* . عدد : ١٠ .١٠٣.

٢- كريم ، واثق جعفر. ٢٠٢٠ . " تنمية رأس المال البشري وإنعكاساته على الامن الاجتماعي " . *مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية* . عدد : ١٠ . ٢٤٨.

٣- زامل ، يوسف عناد و عامر عبد رسن .٢٠١٠ . " الامن الوطني : ماهيته وابعاده مقوماته ومهدداته واثره على التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي " . *مجلة لارك للفلسفة والعلوم الاجتماعية* . عدد : ٤ . ٣٥ .

٤- ابن منظور ، محمد بن مكرم. ٢٠٠٣ . *لسان العرب* . القاهرة : دار الحديث .

٥- عودة ، ميس خليل. ٢٠٢٠ . " الامن الاجتماعي ودوره في الحد من إنتشار ظاهرة المخدرات " . *مجلة لغة كلام* . عدد : ٠١. ٦٦ .

٦- عبد الرزاق ، حنان. ٢٠١٧ . *تأثير المأزق الامني الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة : دراسة النموذج الاسباني منذ عام ١٩٣٦* . اطروحة دكتواره . الجزائر : جامعة محمد خضير بسكرة .

٧- ماكنمرا ، روبورت. ١٩٧٠ . *جوهر الامن* . مصر : الهيئة المصرية العامة للنشر والتأليف .

٨- الصادق ، جرايـة .٢٠١٤ . " تحولات مفهوم الامن في ظل التحديات الدولية الجديدة " . *مجلة العلوم القانونية والسياسية* . عدد : جانفي . ١٧.

٩- العمار ، منعم صاحي و شيماء تركان .٢٠١٥ . " الامن الوطني العراقي في مكافحة الارهاب : دراسة في إشكالية الإدارة " . *مجلة دراسات دولية* . عدد : ٦١ . ٣٠-٣٣.

١٠- الجمل ، سلام فيصل. ٢٠٢٢ . *الامن المجتمعي والاقليات في العراق : الواقع والتحديات* . القاهرة : المركز الديمقراطي العربي . https://democraticac.de/?p=81771

١١- ابو دوح ، خالد كاظم. ٢٠٢٢ . *الامن المجتمعي* . السعودية : جامعة نايف للعلوم الامنية .

١٢-القزويني ، محسن باقر. ٢٠٠٩ . " مقومات الامن الاجتماعي في الاسلام واليات تحقيقه " . *مجلة اهل البيت* . عدد : ٧ . ١٧.

١٣-رشم ، مريم جبار. ٢٠١٤ . " العشوائيات والامن الاجتماعي " . *مجلة كلية التربية للبنات* . عدد : ٢ . ٤٨٦.

١٤- صقر ، نورهان محمد علي ، واخرون. ٢٠٢١ . " الامن المجتمعي وعلاقته بواقع التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة السعودية في ضوء التنمية المستدامة " . *مجلة العلوم والفنون التطبيقية* . عدد : ١ . ٤ .

١٥- زدام ، يوسف و عبد الملك همال. ٢٠١٧ . " الامن المجتمعي وتحديات الاستقرار في البلدان العربية " . *مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية* . عدد : ١٠ . ١٦٨ .

١٦ – الحربي ، سليمان عبد الله .٢٠٠٨ . " مفهوم الامن مستوياته وصيغه وتهديداته " . *المجلة العربية للعلوم السياسية* . عدد : ١٩ . ١١-١٢ .

١٧- الحسيني ، اسراء كاظم. ٢٠١٦ . " إستراتجية الامن القومي العراقي ومرتكزات بيئته الطبيعية : الموقع الجغرافي ، النفط " . *مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية* . عدد : ٢٣ . ٦٠٧ .

١٨- الحميداوي ، جعفر. ٢٠٢٠ . *الابعاد السياسية والاقتصادية لإحتلال العراق واثره في دول الجوار* . رسالة ماجستير . بغداد : جامعة النهرين .

١٩- نعمه ، نغم حسين. ٢٠١٥ . " إدارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق " . *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية* . عدد : ٣٥ . ١٨ .

٢٠- الجوراني ، حميد عطية. ٢٠٢٠ . " استراتجية تطوير حقول النفط في محافظة ذي قار وأفاقها المستقبلية " . *مجلة جمعية المنتدى الوطني لإبحاث الفكر والثقافة* . عدد : ٤٢ . ١٧٣ .

٢١- الحديثي ، سيف الدين محمد . " النفط في العراق بين حقائق التأريخ " . *مجلة الدنانير* . عدد : ٣ . ٦٦.

٢٢- عبد الرضا ، ليث سلام . *الافاق المستقبلية والحالية للغاز الطبيعي للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٦* .

٢٣- الحديثي ، يوسف محمد خلف و مها حسن سلطان. ٢٠٢١ . " مستقبل صناعة النفط في العراق ومكانته الدولية " . *مجلة العلوم الانسانية والطبيعية* . عدد : ١٢ . ٥٢٩ .

٢٤- ميلز ، روبن. ٢٠١٨ . *مستقبل النفط العراقي* . بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط .

٢٥- نايتس ، مايكل. ٢٠١٦ . *مستقبل القوات العراقية المسلحة* . بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط .

٢٦- نواف ، ناظم. ٢٠٢١ . " سيادة العراق الوطنية " . *المجلة السياسية والدولية* . عدد : ٢١ . ٨٠.

٢٧- محمد ، خلف رمضان و محمد بلال الجبوري. ٢٠٠٧ . " السيادة في ظل الاحتلال " . *مركز الدراسات الاقليمية* . عدد : ٦ (كانون الثاني) . ١٢ .

٢٨ – ياسين ، عمار حميد. ٢٠١٢ . " مستقبل العلاقة مابين العراق والولايات المتحدة الاميركية لمرحلة ما بعد إنسحاب القوات الاميركية عام ٢٠١١ " . *مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية* . عدد : ٥٣ . ١٠٠ .

٢٩- السعدون ، واثق محمد . " البعد الامني في العلاقات العراقية – التركية " . *مجلة مركز الدراسات الاقليمية* . عدد : ٢٧ . ١٣.

٣٠- السامرائي ، احمد محمود . " مؤتمر لوزان ونتائجه على تركيا " . *مجلة مداد الاداب* . عدد ١٤ . ٣٥٣.

٣١- مؤوسسة شفق للثقافة والاعلام. ٢٠٢٣ . " العراق يحذر تركيا من إنشاء سد جديد على دجلة " . https://shafaq.com/ar .

٣٢- مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة. ٢٠٢٣ . " أزمة الدولار : اصرار واشنطن على مراجعة العراق علاقاته بإيران " . https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8023/

٣٣- الشكرواي ، علي هادي حميدي. ٢٠٢٣ . " ماهية التحديات والتهديدات الاقليمية والعالمية للامن الوطني العراقي " . https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/26545 .

٣٤- العصيمي ، خالد عبد الرحمن.٢٠١٢ . *ترسيم الحدود الكويتية – العراقية واثره على السياسة الخارجية الكويتية* . رسالة ماجستير . الاردن : جامعة الشرق الاوسط – كلية الاداب .

٣٥- جواد ، دنيا وسعد عبيد. ٢٠١٩ . " الرسالة الاعلامية لتظيم داعش : الخطاب المضمون واليات المواجهة الاعلامية " . *مجلة الدراسات الدولية* . عدد : ٧٧-٧٨ . ٣٢٢.

٣٦- محمد ، هيفاء احمد .٢٠١٢ . " اشكالية الهوية الوطنية العراقية " . *مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية* . عدد : ٥٣ . ١ .

٣٧- حسن ، حارث .٢٠١٦ . " التجربة التوافقية في العراق : النظرية والتطبيق والنتائج " . *مجلة سياسات عربية* . عدد : ٢١ (تشرين الثاني) . ٤٦ .

٣٨- كاطع ، سليم .٢٠٢١ . " تحديات واليات تعزيز الامن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤ " . *مجلة حمورابي* . عدد : ٣٩ .١٠٨.

٣٩- سوزة ، سليم .٢٠٢١ . " الديمقراطية التوافقية : إعادة إنتاج الاقليات الاثنية والدينية واللغوية بوصفها اقليات سياسية " . *المركز العربي مجلة سياسات عربية* . عدد : ٥١ (تموز) . ٤٦.

٤٠- العريض ، صباح صاحب و ذو الفقار علي هذول ٢٠٢٠ . " المتغيرات المؤثرة في القرار الاستراتيجي للامن الوطني العراقي " . *مجلة دراسات الكوفة* . عدد : ٥٩ (كانون الاول) . ١٢٦.

٤١- عمران ، ستار جابر. ٢٠١٩ . " منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق : دراسة تحليلة " . *مجلة الإدارة والاقتصاد* . عدد : ١٢٠ . ٤٨٥.

٤٢- داوود ، ابتهال محمد رضا .٢٠١٦ . " الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وافاقه المستقبلية " . *مجلة دنانير* . عدد : ٨ . ٢١١.

٤٣- ابراهيم ، بن دلالى . *الجريمة المنظمة : دراسة في حالة المخدرات في الجزائر* . الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة .

٤٤- داخل ، عزيز ريسان .٢٠٠٩ . " الجريمة المنظمة والفساد في العراق " . *مجلة كلية الاداب* . عدد : ٨٩ . ٤٩٨-٤٩٩.

٤٥- سعيد ، سند وليد. ٢٠١٨ . " اثر الارهاب على الامن الوطني العراقي " . *المجلة القانونية والسياسية* . عدد : ٢ . ٣٨٦.

٤٦- العنبكي ، طه حميد حسن . " سلوك الناخب العراقي بين ثقافة الخضوع وثقافة المشاركة " . *مجلة العلوم القانونية والسياسية* . ٤٥.

٤٧- الشمري ، نهلة صبار .٢٠١١ . *القوة والتخطيط الاستراتيجي واثرهما في مكانة الدولة عالميا الامارات العربية إنموذجا* . الاردن : جامعة الشرق الاوسط – كلية الاداب والعلوم .

٤٨- مطلك ، دنيا جواد .٢٠٢٢ . " الاداء الاستراتيجي في تحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام ٢٠٠٥ : التحديات واستراتيجيات المواجهة " . *مجلة الدراسات الدولية* . عدد : ٩١ . ١٣٤.

٤٩- فتحي ، محمد ميسر. ٢٠١٨ . " الاداء الاستراتيجي الاميركي في الشرق الاوسط في عهد الرئيس دونالد ترامب : دراسة مستقبلية " . *مجلة دراسات دولية* . عدد : ٥٦ . ٣٢٩.

٥٠- مطلك ، دنيا جواد .٢٠١٠ . " الدور الاقليمي العراقي : رؤية للثوابت الاستراتيجية والتحديات المستقبلية دراسة إستشرافية " . *المجلة السياسية والدولية* . عدد : ١٥ . ٢٣٥.

٥١- مطلك ، دنيا جواد .٢٠٠٩ . " العلاقات العراقية – الإيرانية بين الثوابت الموضوعية والتغييرات المستقبلية " . *مجلة قضايا سياسية* . عدد : ١٨ . ٩٩.

٥٢- خلف ، عمر خليل . " تحديات النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥ واليات العلاج " . *مجلة قضايا سياسية* . عدد : ٦٤. ١٩٩ .

٥٣- جاسم ، احمد فاضل .٢٠١٨ . " العراق مابعد الحرب و استراتجية إعادة البناء : دراسة تحليلية في الواقع و الافاق المستقبلية " . *مجلة كلية العلوم السياسية* . عدد : ٥٦ . ٢٢٨.

٥٤-خضير ، احمد عبد الامير .٢٠١٩ . " مستقبل العملية السياسية في العراق بين فرض ضرورة الاحتكام لنتائج الانتخابات و فرض مراعاة التوافقات السياسية " . *مجلة دراسات دولية* . العدد : ٥٨ . ٦٠ .

٥٥- ساري ، ناجي. ٢٠١٨ . " واقع وافاق القطاع الصناعي في العراق " . *مجلة الاقتصادي الخليجي* . عدد : ٣٦ . ١١٠.

٥٦- علي ، حيدر .٢٠١٥ . " العراق في الاستراتجية التركية " . *مجلة الدراسات الدولية* . عدد : ٦٠ . ١٣٧.

٥٧- محمد ، فرح عبد الكريم .٢٠١٤ . *النزاع على المياه بين العراق وتركيا (٢٠٠٣-٢٠١٤)* . رسالة ماجستير . الاردن : جامعة الشرق الاوسط .

٥٨- الدليمي ، احمد عباس عبد الله و عبد الرحمن عبيد جمعة الكبيسي .٢٠٢١ . " العلاقات التجارية العراقية – التركية بعد عام ٢٠٠٣ : الواقع والطموح " . *مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والإقتصادية* . عدد : ٢ . ٢٨٣.

٥٩- عبد ، ناظم عبد الله واخرون . ٢٠١٩ . " قياس وتحليل في تجارة العراق الخارجية مع ايران " . *مجلة جامعة الانبار للعلوم الإدارية والإقتصادية* . عدد : ٢٤ . ٤١٠-٤١١.

٦٠- فرد ، فرهاد وفائي. ٢٠٢٣ . " العلاقات التجارية بين العراق وايران : المتطلبات والفرص " . https://www.bayancenter.org/2020/11/6474/.

٦١ – الحسناوي ،جعفر بهلول جابر.٢٠١٣ ، *الأبعاد السياسية والاقتصادية لاحتلال العراق وأثره عليه الجيران الإقليميين* . رسالة ماجستير .العراق ،*جامعة النهرين* . ١٠٤،
٦٢– احمد عباس عبد الله الدليمي وعبد الرحمن عبيد جمعة الكبيسي ،العلاقات التجارية العراقية –التركية بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والطموح ، ،*مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية* ، العدد ٢، ٢٨٣.
٦٣– مؤسسة شفق للثقافة والاعلام ، "سيكون أخطر من أليسو.. العراق يحذر من نية تركيا انشاء سد جديد على دجلة" https://shafaq.com/a.
٦٤– الخفاجي ،حيدر عبد الجبار حسوني . ٢٠١٥.*التنافس السياسي والاقتصادي التركي –الإيراني وانعكاساته الإقليمية* ، رسالة ماجستير ، العراق ، جامعة النهرين ،. ٣٣.
٦٥– مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ،" أزمة الدولار.. اصرار واشنطن على مراجعة العراق لعلاقته بإيران" ، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8023/ .
٦٦– نادر،علي رضا .٢٠١٥. الدور الذي تضطلع به ايران في العراق :هل من مجال للتعاون الأمريكي –الإيراني ؟،*كاليفورنيا ، مؤسسة راند* ، ١.
٦٧– طي ، محمد . ٢٠٢١. جريمة اغتيال الشهيدين قاسم سليماني والمهندس :دراسة في الانتهاكات الجسيمة لقوانين دولية ، *لبنان، المركز الاستشاري للتوثيق والدراسات* ، *العدد* ٢٦، ، ٦.
٦٨– الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news/2023/11/22/..
٦٩– فناة فرنسا ٢٤ https://www.france24.com/ar/20200105–
٧٠– العايدي ،احمد محمد عبد الرحمن .٢٠١٩. نظرية حرب الواحد في المائة :دراسة حالة للحرب الأمريكية على العراق ، مصر ، *جامعة بور سعيد، العدد ٤* ، ١٥٧.
٧١سكاي نيوزعربية https://www.skynewsarabia.com/blog/1452842–
٧٢– التحالف الدولي https://theglobalcoalition.org/ar / .
٧٢ – عواد، هاشم عواد .٢٠١٩. المتغير الأمريكي واثره في السياستين الداخلية والخارجية في العراق ٢٠٠٣–٢٠٢٣ ،،*مجلة كلية القانون والعلوم السياسية* ، العدد٨ ،٢٧٤ ، و ٢٨١ ، و٢٨٢ .
٧٣– حسن ،حارث. ٢٠١٥.السياسة الامريكية تجاه تنظيم داعش ،الدوحة ، *مجلة سياسات عربية* ، *العدد ١٦* ، ٣٠.
٧٤– خالد عبد الرحمن العصيمي. ٢٠١٢. *ترسيم الحدود الكويتية – العراقية واثره على السياسة الخارجية الكويتية* ، رسالة ماجستير ، الأردن ، جامعة الشرق الأوسط .
(٦١) الجزيرة نت ٢٠٢٣. https://www.aljazeera.net/news/2023/8/4/
٧٥– قناه بي بي سي ٢٠٢٣ https://www.bbc.com/arabic/articles/cv2pxewp27vo.
٧٦– الجزيرة نت ٢٠٢٣ . https://www.aljazeera.net/news/2023/8/4/ . .
٧٧– حميد ،عبد الوهاب كريم حميد. ٢٠٢٣ . تأثير غياب قدرة انفاذ القانون على الامن الوطني ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية:– https://www.fcdrs.com/polotics /1431 . للمزيد ينظر الى تصريح وزير

الدفاع العراقي الأسبق خالد العبيدي أشار الى هذا الموضوع بقوله (أن بلاده تعيد بناء جيشها بعد كشف نقاط الضعف التي كان يعاني منها، وبينها ،ضعف الآداء وترهل القيادات وتولي العناصر غير الكفُؤة سلم القيادة، وقلة الانضباط وضعف التدريب وسوء الاداء وانفراط عقد الثقة الشعبية مع القوات الأمنية بشكل عام كانت أسبابا حقيقية للنكسة)) صحيفة العرب ٢٠١٥، إعادة بناء الجيش العراقي تتعثر بنفوذ الميليشيات، https://alarab.co.uk/

٧٨- عادل فاخر ٢٠٠٠، ما أسباب ترهل الرتب العليا في الجيش العراقي ؟
https://www.aljazeera.net/politics/2022/9/25/

٧٩ – قناة ان ار تي في. ٢٠٢٣ https://nrttv.com/Ar/detail3/9711 .

٨٠- ثجيل ،عادل عبد الحمزة. ٢٠٠٢ . السياسة والامن في العراق : تحديا ت وفرص ، *عمان ، مؤسسة فريدريش ايبرت*. ١٧ .

٨١- جواد، وسعد عبيد .٢٠١٩. الرسالة الإعلامية لتنظيم داعش .. الخطاب المضمون اليات المواجهة الإعلامية ، *مجلة الدراسات الدولية*، العددان ٧٧و٧٨.

٨٢- محمد ، هيفاء احمد. ٢٠١٢. اشكالية الهوية الوطنية العراقية ، *مجلة الدراسات الدولية* ، العدد ٥٣ ، ١.

٨٣- حسن ،حارث .٢٠١٦.التجربة التوافقية في العراق .. النظرية والتطبيق والنتائج ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات *مجلة ،سياسات عربية* ، العدد ٢١، ٤٦.

المصادر باللغة الانكليزية :-

1- Jamila, Alaq. 2016. “Community security: an approach to the concept and elements.” Journal of Administrative and Political Research. Number: 10.103.
2- Karim, Wathiq Jaafar. 2020. “Human capital development and its implications for social security.” Babylon University Journal of Human Sciences. Number: 10. 248.
3- Zamel, Youssef Enad and Amer Abdel Rasan. 2010. “National security: its nature and dimensions, its components and threats, and its impact on social cohesion in Iraqi society.” Lark Journal of Philosophy and Social Sciences. Number: 4. 35.
4- Ibn Manzur, Muhammad bin Makram. 2003. Arabes Tong . Cairo: Dar Al-Hadith.
5- Odeh, Mays Khalil. 2020. “Social security and its role in reducing the spread of the drug phenomenon.” Kalam Language Magazine. Number: 01.66.
6- Abdel Razzaq, Hanan. 2017. The impact of the ethnic security impasse on the internal stability of the state: a study of the Spanish model since 1936. Doctoral thesis. Algeria: Mohamed Khedir University of Biskra.
7- McNamara, Robert. 1970. The essence of security. Egypt: Egyptian General Authority for Publishing and Authoring.
8- Al-Sadiq, Jaraya. 2014. “Transformations of the concept of security in light of new international challenges.” Journal of Legal and Political Sciences. Issue: January. 17.
9- Al-Ammar, Moneim Sahi and Shaima Turkan. 2015. “Iraqi National Security in Combating Terrorism: A Study of the Management Problem.” Journal of International Studies. Number: 61. 30-33.
10- Al-Jamal, Salam Faisal. 2022. Community security and minorities in Iraq: reality and challenges. Cairo: Arab Democratic Center.

11- https://democraticac.de/?p=81771
12- Abu Douh, Khaled Kazem. 2022. Community security. Saudi Arabia: Naif University for Security Sciences.
13- Al-Qazwini, Mohsen Baqir. 2009. "The components of social security in Islam and the mechanisms for achieving it." Ahl al-Bayt magazine. Number: 7. 17.
14- Rashm, Maryam Jabbar. 2014. "Slums and Social Security." College of Education Magazine for Girls. Number 2 . 486.
15- Saqr, Nourhan Muhammad Ali, and others. 2021. "Community security and its relationship to the reality of social and economic empowerment of Saudi women in light of sustainable development." Journal of Applied Sciences and Arts. Number: 1. 4.
16- Zadam, Youssef and Abdel Malik Hamal. 2017. "Societal security and stability challenges in Arab countries." Al-Baheth Journal for Academic Studies. Number: 10. 168.
17- Al-Harbi, Suleiman Abdullah. 2008. "The concept of security, its levels, forms, and threats." Arab Journal of Political Science. Number: 19. 11-12.
18- Al-Husseini, Israa Kazem. 2016. "Iraqi national security strategy and the foundations of its natural environment: geographical location, oil." Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences. Number: 23. 607 .
19- Al-Hamidawi, Jaafar. 2020. The political and economic dimensions of the occupation of Iraq and its impact on neighboring countries. Master Thesis . Baghdad: Al-Nahrain University.
20- Nimah, Nagham Hussein. 2015. "Managing oil revenues and their role in maximizing Iraq's wealth." Al-Ghari Journal of Economic Sciences. Number: 35. 18.
21- Al-Jourani, Hamid Attia. 2020. "The strategy for developing oil fields in Dhi Qar Governorate and its future prospects." Journal of the National Forum for Research on Thought and Culture. Number: 42. 173.
22- Al-Hadithi, Saif Al-Din Muhammad. "Oil in Iraq among the facts of history." Dinars Magazine. Number: 3. 66.
23- Abdel Reda, Laith Salam. Future and current prospects for natural gas for the period 2000-2016.
24- Al-Hadithi, Yousef Muhammad Khalaf and Maha Hassan Sultan. 2021. "The future of the oil industry in Iraq and its international standing." Journal of Human and Natural Sciences. Number: 12. 529.
25- Mills, Robin. 2018. The future of Iraqi oil. Baghdad: Al-Bayan Center for Studies and Planning.
26- Knights, Michael. 2016. The future of the Iraqi armed forces. Baghdad: Al-Bayan Center for Studies and Planning.
27- Nawaf, Nazim. 2021. "Iraq's national sovereignty." Political and international magazine. Number: 21. 80.
28- Muhammad, Khalaf Ramadan and Muhammad Bilal al-Jubouri. 2007. "Sovereignty under occupation." Center for Regional Studies. Issue: 6 (January). 12.
29- Yassin, Ammar Hamid. 2012. "The future of the relationship between Iraq and the United States of America for the period after the withdrawal of American forces in 2011." Journal of the Center for Strategic and International Studies. Number: 53. 100.

30- Al-Saadoun, Wathiq Muhammad. “The security dimension in Iraqi-Turkish relations.” Journal of the Center for Regional Studies. Number: 27. 13.
31- Al-Samarrai, Ahmed Mahmoud. “The Lausanne Conference and its consequences for Türkiye.” Madad Al-Adab Magazine. Number 14. 353.
32- Shafaq Foundation for Culture and Media. 2023. “Iraq warns Türkiye against constructing a new dam on the Tigris.” https://shafaq.com/ar.
33- Future Center for Advanced Research and Studies. 2023. “The dollar crisis: Washington’s insistence on Iraq reviewing its relations with Iran.” https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8023/
34- Al-Shakrawi, Ali Hadi Hamidi. 2023. “What are the regional and global challenges and threats to Iraqi national security?” https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/26545.
35- Al-Osaimi, Khaled Abdul Rahman. 2012. Demarcation of the Kuwaiti-Iraqi border and its impact on Kuwaiti foreign policy. Master Thesis . Jordan: Middle East University - Faculty of Arts.
36- Jawad, Donia and Saad Obaid. 2019. “The media message of ISIS: content discourse and confrontation mechanisms.” Non-Media. Journal of International Studies. Issue: 77-78. 322.
37- Muhammad, Haifa Ahmed. 2012. “The Problem of Iraqi National Identity.” Journal of the Center for Strategic and International Studies. Number: 53. 1.
38- Hassan, Harith. 2016. “The consensual experience in Iraq: theory, application and results.” Arab politics magazine. Issue: 21 (November). 46.
39- Kati’, Salim. 2021. “Challenges and mechanisms for strengthening Iraqi national security after 2014.” Hammurabi Magazine. Number: 39.108.
40- Souza, Selim. 2021. “Consensual democracy: the reproduction of ethnic, religious, and linguistic minorities as political minorities.” The Arab Center is an Arab politics magazine. Issue: 51 (July). 46.
41- Al-Arrayed, Sabah Saheb and Zulfiqar Ali Hazoul 2020. "Variables affecting the strategic decision of Iraqi national security." Journal of Kufa Studies. Issue: 59 (December). 126.
42- Imran, Star Jaber. 2019. “Methodology of economic reform in Iraq: an analytical study.” Journal of Management and Economics. Number: 120. 485.
43- Daoud, Ibtihal Muhammad Reda. 2016. “The Iraqi economy after 2003 and its future prospects.” Dinar Magazine. Number: 8. 211.
44- Ibrahim, Bin Dalali. Organized crime: a study of the drug situation in Algeria. Algeria: Kasdi Merbah University Ouargla.
45- Dakhel, Aziz Raysan. 2009. “Organized crime and corruption in Iraq.” College of Arts Journal. Number: 89. 498-499.
46- Saeed, Sanad Walid. 2018. "The impact of terrorism on Iraqi national security." Legal and political magazine. Number 2 . 386.
47- 46- Al-Anbaki, Taha Hamid Hassan. “Iraqi voter behavior between the culture of submission and the culture of participation.” Journal of Legal and Political Sciences. 45.
48- Al-Shammari, Nahla Sabbar. 2011. Power and strategic planning and their impact on the state’s position in the world. The United Arab Emirates is an example. Jordan: Middle East University - College of Arts and Sciences.

49- Mutlak, Donia Jawad. 2022. “Strategic performance in achieving sustainable development in Iraq after 2005: challenges and coping strategies.” Journal of International Studies. Number: 91. 134.
50- Fathi, Muhammad Maysar. 2018. “American strategic performance in the Middle East during the era of President Donald Trump: A future study.” Journal of International Studies. Number: 56. 329.
51- 50- Mutlak, Donia Jawad. 2010. “The Iraqi regional role: a vision of the strategic constants and future challenges, a forward-looking study.” Political and international magazine. Number: 15. 235.
52- Mutlak, Donia Jawad. 2009. “Iraqi-Iranian relations between objective constants and future changes.” Political Issues Magazine. Number: 18. 99.
53- Khalaf, Omar Khalil. “Challenges of the Iraqi political system after 2005 and treatment mechanisms.” Political Issues Magazine. Number: 64. 199.
54- Jassim, Ahmed Fadel. 2018. “Post-war Iraq and the reconstruction strategy: an analytical study of reality and future prospects.” Journal of the College of Political Science. Number: 56. 228.
55- Khudair, Ahmed Abdel Amir. 2019. “The future of the political process in Iraq is between imposing the necessity of adhering to the election results and imposing taking into account political consensus.” Journal of International Studies. Number: 58. 60.
56- Sari, Naji. 2018. “The reality and prospects of the industrial sector in Iraq.” Gulf Economic Magazine. Number: 36. 110.
57- Ali, Haider. 2015. "Iraq in the Turkish strategy." Journal of International Studies. Number: 60. 137.
58- Muhammad, Farah Abdel Karim. 2014. The water dispute between Iraq and Turkey (2003-2014). Master Thesis . Jordan: Middle East University.
59- Al-Dulaimi, Ahmed Abbas Abdullah and Abdul Rahman Obaid Juma Al-Kubaisi. 2021. “Iraqi-Turkish trade relations after 2003: reality and ambition.” Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences. Number 2 . 283.
60- Abdul, Nazim Abdullah and others. 2019. "Measurement and analysis of Iraq's foreign trade with Iran." Anbar University Journal of Administrative and Economic Sciences. Number: 24. 410-411.
61- Farhad, Farhad Wafaei. 2023. “Trade relations between Iraq and Iran: requirements and opportunities.” https://www.bayancenter.org/2020/11/6474/.
62- Al-Hasnawi, Jaafar Bahloul Jaber. 2013, The political and economic dimensions of the occupation of Iraq and its impact on its regional neighbors. Master's thesis. Iraq, Al-Nahrain University. 104,
63- Ahmed Abbas Abdullah Al-Dulaimi and Abdul Rahman Obaid Juma Al-Kubaisi, Iraqi-Turkish trade relations after 2003, reality and ambition, Kirkuk University Journal of Administrative and Economic Sciences, No. 2, 283.
64- Shafaq Foundation for Culture and Media, “It will be more dangerous than Aliso... Iraq warns of Turkey’s intention to build a new dam on the Tigris” https://shafaq.com/a.
65- Al-Khafaji, Haider Abdul-Jabbar Hassouni. 2015. Turkish-Iranian political and economic competition and its regional repercussions, Master’s thesis, Iraq, Al-Nahrain University. 33.

66- Future Center for Advanced Research and Studies, "The dollar crisis... Washington's insistence on Iraq reviewing its relationship with Iran,"
67- https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8023
68- Nader, Ali Reda. 2015. The role played by Iran in Iraq: Is there room for American-Iranian cooperation?, California, Rand Corporation, 1.
69- Tay, Muhammad. 2021. The crime of assassinating the martyrs Qassem Soleimani and Al-Muhandis: A study into the serious violations of the laws of Wilaya, Lebanon, Consultative Center for Documentation and Studies, Issue No. 26, 6.
70- Al Jazeera Net
71- https://www.aljazeera.net/news/2023/11/22/
72- France 24
73- https://www.france24.com/ar/20200105
74- Al-Aidi, Ahmed Muhammad Abdel Rahman. 2019. The One Percent War Theory: A Case Study of the American War on Iraq, Egypt, Port Said University, Issue 4, 157.
75- Sky News Arabia
76- https://www.skynewsarabia.com/blog/1452842-
77- International Alliance
78- https://theglobalcoalition.org/ar
79- Awad, Hashem Awad. 2019. The American variable and its impact on internal and foreign policies in Iraq 2003-2023, Journal of the College of Law and Political Science, No. 8, 274, 281, and 282.
80- Hassan, Harith. 2015. American policy towards ISIS, Doha, Arab Politics Magazine, No. 16, 30.
81- Khaled Abdul Rahman Al-Osaimi. 2012. Demarcation of the Kuwaiti-Iraqi border and its impact on Kuwaiti foreign policy, Master's thesis, Jordan, Middle East University.
82- (61) Al Jazeera Net 2023.
83- https://www.aljazeera.net/news/2023/8/4/
84- BBC Channel 2023 https://www.bbc.com/arabic/articles/cv2pxewp27vo.
85- 76- Al Jazeera Net 2023. https://www.aljazeera.net/news/2023/8/4/A7
86- Hamid, Abdul Wahab Karim Hamid. 2023. The impact of the absence of law enforcement capacity on national security, Al-Furat Center for Development and Strategic Studies: https://www.fcdrs.com/polotics /1431. For more, look at the statement of former Iraqi Defense Minister Khaled Al-Obeidi, who referred to this issue by saying, "His country is rebuilding its army after revealing the weak points from which it was suffering, and among them are weak performance, flabby leadership, incompetent elements taking over the leadership ladder, lack of discipline, weak training, poor performance, and disengagement." The contract of popular trust with the security forces in general were real reasons for the setback)) Al-Arab newspaper 2015, rebuilding the Iraqi army falters due to the influence of the militias,
87- https://alarab.co.uk
88- Adel Fakher 2000, What are the reasons for the sagging of the senior ranks in the Iraqi army?
89- https://www.aljazeera.net/politics/2022/9/25/
90- NRTV channel. 2023 https://nrttv.com/Ar/detail3/9711.

91- Thajeel, Adel Abdel Hamza. 2002. Politics and security in Iraq: challenges and opportunities, Amman, Friedrich Ebert Foundation. 17.
92- Jawad, and Saad Obaid. 2019. The media message of ISIS...the discourse contained in the media confrontation mechanisms, Journal of International Studies, Nos. 77 and 78.
93- Muhammad, Haifa Ahmed. 2012. The problem of Iraqi national identity, Journal of International Studies, No. 53, 1.
94- Hassan, Harith. 2016. The consensual experience in Iraq... theory, application and results, Doha, Arab Center for Research and Policy Studies, Arab Politics Magazine, No. 21, 46.